جامعة قاصدي مرباح، ورقلــة

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي

بـعــنــوان:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

حـالـــة بعض الدول العربية خلال الفترة (1991 – 2014)

من إعداد الطالب: دادي نـونـو بـاحـمـد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/21.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الدكتور: هتهات السعيد (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيس لجنة المناقشة.
- الدكتور: بن قانة إسماعيل (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشـــرف و مقرر.
- الدكتور: سعيد خامرة (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) عضـو مـمـتـــحـــن.

السـنـة الجـامعية: 2016/2015

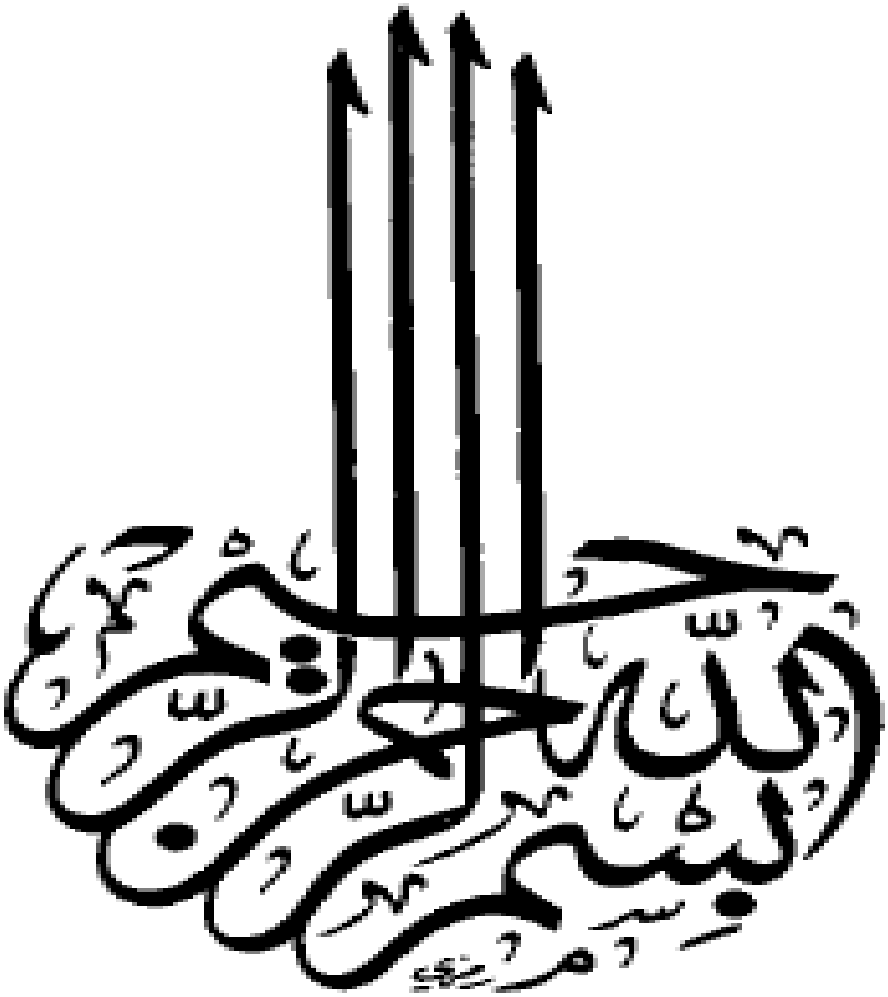
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أصحاب الفضل الحقيقي:

إلى بهجة قلبي و منهل دعمي، إلى من ينتظر نجاحي بكل صبر ...« أبي و أمي»

إلى سندي في حياتي ...«زوجتي، أبنائي، إخوتي و أخواتي»

إلى جل الأهل و الأقارب و الأصدقاء

إلى من أحظى بمحبتهم و احترامهم

الباحث

كـلمة شكر و تقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى و أشكره بأن وفقني لإنجاز و لإتمام هذا العمل المتواضع، الذي هو ثمرة جهد متواصل.

يسعدني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان للأستاذ الفاضل: بن قانة إسماعيل، الذي لم يبخل علي بنصائحه و دعمه فما لقيت منه من رحابة صدر و مساعدة حفزني على بذل جهد أكبر، آملا أن يكون هذا العمل في المستوى المطلوب.

كما أتقدم بجميل الشكر للعائلة الكريمة على دعمها المعنوي الكبير.

فالشكر كل الشكر لكل هؤلاء و لزملاء الدراسة و كل الذين ساعدوني و لو بكلمة طيبة.

الباحث

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإنفاق الحكومي على البطالة من خلال دراسة قياسية ضمت 13 دولة عربية، و ذلك بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة الزمنية (1991- 2014).

بغية تحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel و التكامل المشترك، استنادا على المتغيرين الاقتصاديين، النسبة المئوية لمعدل البطالة من إجمالي القوى العاملة Ump كمتغير تابع يمثل البطالة، و الإنفاق الحكومي مقاسا بمؤشر الاستهلاك الحكومي للناتج المحلي الاجمالي G ممثلا للمتغير المستقل (المؤثر).

أشارت نتائج اختبار المفاضلة بين نماذج Panel، أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة.

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni، توصلت الدراسة إلى وجود أثر طويل الأجل و سلبي للإنفاق الحكومي على البطالة في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية للبحث:

البطالة، الإنفاق الحكومي، نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel، التكامل المشترك.

Abstract :

This study mainly aimed measuring the impact of government spending on unemployment in 13 Arab countries during the period (1991- 2014).

To achieve this goal, pooling of Cross Section and Time Series Data

Approach has been adopted while three models have been applied : Pooled Regression Model (PRM), Fixed Effects Model (FEM), and Rendom Effects Model (REM).

The study uses the test of the unit root to limit the degree of the integration for the variable, and method of Johansson for the mutual integration to test that there is an equilibrium relationship between the variables.

Overall, the result indicate, that there is a significant and negative impact for long time of government spending on unemployment.

Key words :

unemployment, government spending, Panel Data, Co-integration Test.

قـــائـــمـــة الـمـحـتـويـــات.....

الإهداء III
كلمة شكر و تقدير IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال VIII
قائمة الملاحق IX
مقدمة ..... ب
الفصل الأول: الجانب النظري للبطالة و الإنفاق الحكومي.
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للبطالة و الإنفاق الحكومي 03
المطلب الأول: مدخل عام إلى البطالة 03
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي، أصنافه، تقسيماته و أثره على معدل البطالة..... 10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للبطالة و الإنفاق الحكومي 16
المطلب الأول: الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة 16
المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 18
الفصل الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الدول العربية.
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة 22
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة 22
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 28
المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج دراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة العربية 31
المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة 31
المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها 46
الخـاتـمـة 53
الـمـراجـع 57
الـمـلاحـق 60

رقم الجدول	عـــنـــــوان الـــــجـــــــــدول	الصفحة
(1.1)	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.	32
(2.1)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.	34
(3.1)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.	35
(4.1)	نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الثابتة بعد إدخال اللوغاريتم و AR(1).	37
(5.1)	نتائج الآثار الخاصة بكل دولة عربية.	38
(6.1)	نتائج اختبار لاغرانج LM.	39
(7.1)	نتائج اختبار Hausman.	40
(8.1)	نتائج اختبار الإستقرارية للمتغير UMP عند المستوى I(0).	41
(9.1)	نتائج إختبارالإستقرارية للمتغير Ump عند الفروقات من الدرجة الأولى.	42
(10.1)	نتائج اختبار الإستقرارية للمتغيرG عند المستوى I(0).	43
(11.1)	نتائج اختبار الإستقرارية للمتغير G عند الفروقات من الدرجة الأولى.	44
(12.1)	نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشترك.	45
(13.1)	نتائج اتجاه العلاقة السببية لـ Granger بين المتغيرين.	46

رقم الشكل	عـــنـــوان الـــشـــكـــل	الصفحة
(1.1)	الفجوة الانكماشية في الاقتصاد.	14
(2.1)	مخطط يبين أثر الإنفاق الحكومي على البطالة.	15
(1.2)	منحنى تطور معدل البطالة في الدول الـعربـية بـــيـــن 1991 – 2014	23
(2.2)	منحنى تطور الإنفاق الحكومي في الدول العربية بـــيـــن 1991 – 2014.	24
(3.2)	تطور الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة للدول العربية.	25
(5.2)	علاقة البطالة بالإنفاق الحكومي.	26

رقم الملحق	عـــنـــــوان الـــــمـــــلـــــحـــــق	الصفحة
01	بيانات الإنفاق الحكومي و البطالة لعينة الدول العربية خلال الفترة 1991- 2014.	**60**
02	نتائج تقديرات نماذج بانل.	**62**
03	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج.	**64**
04	نتائج الآثار الخاصة بكل دولة عربية.	**65**
05	نتائج اختبارات الاستقرارية.	**65**
06	نتائج اختبارات التكامل المشترك.	**67**
07	نتائج اختبارات السببية.	**68**

المقدمة

أ- تـوطـئـة:

يعيش العالم في السنوات الأخيرة تحت رحمة الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت مخرجات الناتج القومي و العمالة في معظم بلدان العالم بفعل التراجع الحاد في أداء النشاط الاقتصادي، فيزداد بذلك عدد البطالين و ترتفع نسبة الفقر، و تظهر الأزمات الاقتصادية حين يتراجع أداء الاقتصاد و يزداد عدد العاطلين عن العمل و تقل فرص الشغل، و تعد البطالة من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل لعنصر العمل البشري، و ما يترتب على ذلك من ضياع في الإنتاج مما يؤثر سلبا على رفاهية الفرد و المجتمع، و للبطالة انعكاسات نفسية و اجتماعية تؤثر على الحالة النفسية للبطالين.

لقد كانت و لا تزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها في سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة و شاملة.

يعد الإنفاق الحكومي وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة، التي تعتبر إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها قياس أداء الاقتصاد داخل الدولة، و ذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفزا للاقتصاد الوطني، و منه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث أكدت الدراسات الحديثة على أن الإنفاق العمومي ممثلا في الاستثمار العمومي في البنى التحتية و في النقل و الاتصالات كان له أثر معنوي إيجابي على النمو و بالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

و تعد البلاد العربية من بين الدول النامية التي تهدف إلى الحد من معدل البطالة، كما تسعى للحد من كل المؤثرات السلبية التي تعيق الوصول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، لذلك استعملت البحوث الاقتصادية و الدراسات التطبيقية عن طريق أحدث النماذج الإحصائية مثل نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بانل)، وهذا ما يدفعنا لـــطـــــــرح **الإشـــكـــالـيـة التـــــالـيـــة**:

ب-إشـكـالـيـة الـبـحـث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و البطالة في الدول العربية، و عليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل فيما يلي: **ماهو أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الدول العربية خلال الفترة (1991- 2014)؟**.

من أجل معالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الآثار الاقتصادية المترتبة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي؟

2. هل ساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدل البطالة في الدول العربية؟ وهل توجد عوامل أخرى تؤثر في معدلات البطالة؟
3. كيف يمكن الاستفادة من نماذج بانل في مقارنة تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة بين كل دولة عربية و أخرى؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طويلة المدى لأثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الدول العربية؟
5. ما طبيعة العلاقة (اتجاه السببية) بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الدول العربية؟

ت- فرضـيـات الـدراسـة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. يؤدي الإنفاق الحكومي التوسعي إلى انخفاض في معدل البطالة.
2. توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الدول العربية.
3. تتمتع نماذج بانل بمميزات عديدة، من بينها إمكانية الاستفادة من مقارنة تأثيرات الإنفاق الحكومي على معدل البطالة بين كل دولة عربية و أخرى.
4. توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة.
5. العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة هي علاقة تأثير و تأثر،(ذات اتجاهين).

ث- أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا البحث إلى مجموعة من المبررات أهمها ما يلي:

- تزايد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق الحكومي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية.
- يكتسي الموضوع أهمية كبرى في حد ذاته كما أنه يندرج في إطار التخصص.
- معظم الأبحاث التي صادفناها تفصل بين الموضوعين، ولهذا ارتأينا أن نجمع بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة من خلال علاقتهما المباشرة بالسياسة الاقتصادية الكلية.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول تقنيات القياس الاقتصادي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بانل).

ج-أهمية و أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة في الدول العربية و معرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها، و بيان الأهمية الاقتصادية لكل من الإنفاق الحكومي و معدل البطالة من خلال التقدير المدمج للسلاسل الزمنية المقطعية لهذه الدول، و كذا تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بينهما في الدول العربية.

ح- حـــدود الـدراســـــة:

تجرى الدراسة في إطارين زمني و مكاني هما:

- الإطار المكاني: تتناول الدراسة اقتصاديات الدول العربية.
- الإطار الزماني: حددت فترة الدراسة من عام 1991 حتى عام 2014.

و تم اختيار هذين الإطارين طبقا لمعيار مدى توفر بيانات الدراسة.

خ- أدوات البحـث و مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع يتم الاعتماد على:

- الكتب و المقالات التي تدخل ضمن الاقتصاد القياسي.
- الأطروحات و الرسائل و البحوث الجامعية في مجال الاقتصاد.
- التقارير و الملتقيات.
- مواقع الإنترنيت.

نستخدم في الجانب النظري من الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، أما الجانب التطبيقي الخاص بالدراسة القياسية نستعمل الأسلوب الاستنباطي و المنهج الكمي عن طريق استخدام السلاسل الزمنية المقطعية Panel، و طرق تقدير معالم نموذجها. إلى جانب المنهج نستخدم أدوات للدراسة تتمثل في ما يلي:

- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Spss, Excel, Eviews.
- الاختبارات الإحصائية المتخصصة الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات التفاضل بين نماذج بانل، و اختبارات الإستقرارية و التكامل المشترك (المتزامن).

د- صعـوبـات البـحـث:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا عامل الوقت كونه ضيق لتحضير المذكرة، بالإضافة لصعوبة جمع المعلومات و نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة و اختلاف قيمها باختلاف المصادر.

ه- هـيـكـل البـــحـــث:

للإجابة على إشكالية الدراسة، و لتحقيق أهدافها، مع الالتزام بطريقة IMRAD، نتناول الموضوع في فصلين اثنين، تسبقهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها مع إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة، ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات.

يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري للإنفاق الحكومي و معدل البطالة و كذا الدراسات السابقة، في مبحثين، يتعلق الأول منه بمفهوم البطالة و محدداتها و أنواعها، و تعريف الإنفاق الحكومي و أصنافه و تقسيماته ثم أثره على البطالة. كما تعرض المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محل الدراسة و مقارنتها بهذا البحث.

في حين تناول الفصل الثاني منه القياس الاقتصادي لتأثير الإنفاق الحكومي على معدل البطالة للدول العربية خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 2014، باستخدام نماذج بيانات بانل.

حيث تم التعريف بالمنهج القياسي المتبع في التحليل، ثم دراسة و عرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها.

توج هذا العمل في الأخير بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، أثبتنا من خلالها صحة أو نفي فرضيات الدراسة، و قدمت مجموعة من الاقتراحات و التوصيات.

الـــفـــصـــل الأول:

الجانب النظري للبطالة

و الإنفاق الحكومي

تمهيد:

يقدم هذا الفصل مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالبطالة و الإنفاق الحكومي، و يتم التطرق إلى التفاعل الناتج عن هذين المتغيرين من خلال ابراز العلاقة بينهما.

كما يستعرض هذا الفصل كذلك مجموعة من الأبحاث و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع محل الدراسة، و علاقتها بهذا البحث.

يكون هيكل هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للبطالة و الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: مدخل عام إلى البطالة.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي، أصنافه، تقسيماته و أثره على معدل البطالة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للبطالة و الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للبطالة و الإنفاق الحكومي:

تتميز المفاهيم المتعلقة بموضوعي البطالة و الإنفاق الحكومي بأهمية خاصة من طرف الاقتصاديين و صناع القرار في دول العالم، و ذلك لاعتبار أن البطالة احدى الأدوات التي يمكن من خلالها قياس أداء الاقتصاد داخل الدولة، و يعد الإنفاق الحكومي وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي محفزا للاقتصاد الوطني، فما حقيقة هذين المفهومين و ماهي مختلف المفاهيم المرتبطة بينهما؟.

المطلب الأول: مدخل عام إلى البطالة:

إن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، بحيث تعتبر مشكلة كبيرة فعدم معالجتها يؤدي إلى مشاكل اقتصادية، اجتماعية و سياسية، و تعتبر أيضا هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج ألا و هو العمل، فما هو مفهوم البطالة؟.

الفرع الأول: تعريف البطالة[1]:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة و القدرة عليه. و المقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال و العجزة و كبار السن.

و العمل هو ذلك الجهد الفكري و الجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة و خلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم و الجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار[2].

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن البطال هو: كل شخص قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن بدون جدوى. ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة و على البطالين الذين سبق لهم أن عملوا و اضطروا لتركه لسبب أو لآخر.

و يعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل و مؤهلين له، و راغبين فيه و باحثين عنه، و موافقين على العمل بالأجر السائد، و لكنهم لا يجدونه بالنوع و المستوى المطلوبين، و ذلك في مجتمع لفترة معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة و القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع.

و لكن المفهوم الاقتصادي الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدا من ذلك، و يظهر بوضوح عندما نفكر بالسؤال التالي:

---

1. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988- 2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2015. ص60.
2. ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010. ص15.

هل كل شخص لا يشغل عملا بأجر يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟

الجواب: طبعا لا. لأن البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، فهناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون و لا يصنفون ضمن العاطلين عن العمل مثل: الأطفال، المرضى و كبار السن الذين أحيلوا على التقاعد، لعدم قدرتهم عن العمل. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي و الجامعي، و نستبعد من هو قادر على العمل و لا يبحث عنه نظرا لغناه المادي و كذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن آخر بأجر مرتفع و يقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين. بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية:

1. أن يكون العاطل قادرا على العمل.
2. أن يكون العاطل راغبا في العمل.
3. أن يكون العاطل مستمرا في البحث عن العمل.

يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها: التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة و القادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود و الانكماش الاقتصادي و تقل في أوقات الرواج و الازدهار الاقتصادي.

و يمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية[1]:

البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة) * 100

و يشير هنا مصطلح إجمالي القوة العاملة إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن: إجمالي القوة العاملة = حجم العمالة + حجم البطالة.

و من الأهمية أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية:

- قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية و ذلك لعدة أسباب منها عدم توفر البيانات السليمة لدى الجهات الرسمية.
- يؤخذ على هذا المقياس أنه يركز على نوع واحد من أنواع البطالة و هو البطالة الصريحة (السافرة) و يهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة.

الفرع الثاني: محددات البطالة:

لقد حظيت دراسة ظاهرة البطالة بتفصيل شامل من خلال مختلف الدراسات المعتمدة أساسا على تجارب البلدان المتقدمة، حيث يمكن تقسيم المتغيرات المحددة للبطالة إلى قسمين رئيسيين،

---

1. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007م، ص163.

يتعلق الأول بالجانب التنظيمي لسوق العمل، و يتعلق الثاني بجانب الاقتصاد الكلي[1].

أ-التنظيم والضرائب على العمل:

أكدت بعض الأدبيات أن الصرامة في تنظيم سوق العمل و زيادة الضرائب على العمل تؤدي إلى تخفيض فرص العمل و زيادة معدلات البطالة لأنها تؤدي إلى رفع تكلفة العمل.

ب- جانب الاقتصاد الكلي:

إن صدمات الاقتصاد الكلي هي الحاسمة في تحديد معدلات البطالة، و منها: ارتفاع نمو الإنتاجية، و معدل التضخم المعتدل، و انخفاض الفائدة الحقيقية، و سنحاول التطرق إليها بقليل من التفصيل:

1.الإنفاق الحكومي (الاستثماري)[2]: لقد أشارت عديد الأبحاث التجريبية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل و البطالة، حيث بينت هذه الدراسات الأثر الايجابي للإنفاق الاستثماري (الاستثمار العمومي) على الإنتاجية، و من بين الدراسات نجد دراسة D. A. Aschauer سنة 1989 التي أثبتت أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام في الولايات المتحدة تساوي 0.39، و أن انخفاض الإنتاجية في الو.م.أ خلال سنوات السبعينات مرده إلى انخفاض حجم الاستثمار العام. لهذا نعتبر أن معدل البطالة دالة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج بعلاقة عكسية.

2.حجم السكان الإجمالي: تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني و ما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطين اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره من بين أهم العوامل في تحديد جوانبه، و مع عدم قدرة الطلب على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما إلى زيادة حجم و معدل البطالة.

3.الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، و يحتوي على قيمة السلع المنتجة، و يتبين لنا أن هذا التعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة و الخدمات، إما بالأسعار الجارية و يسمى بالناتج المحلي الاسمي، أو يقاس بالأسعار الثابتة و يسمى بالناتج المحلي الحقيقي.

4.المجتمع النشيط: يعرف المجتمع النشيط على أنه الأفراد الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين 16-65 سنة و صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون أو مارسوا نشاط مأجور أو لم يسبق لهم الدخول لسوق العمل و يبحثون عن أول عمل. فمن المتوقع أنه كلما زاد حجم المجتمع النشيط كلما زاد عدد العاطلين عن العمل، إلا في حالة ما إذا تم خلق مناصب شغل مساوي لحجم الزيادة في المجتمع النشيط و هو ما يقود إلى الحفاظ على مستوى البطالة على أقصى تقدير. و منه فإننا نتوقع أن يكون معدل البطالة دالة في نسبة المجتمع النشيط إلى عدد السكان و بإشارة موجبة.

---

1. محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، مداخلة حول: **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2010)**، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05 ، ص08، 09.

2. بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، مداخلة حول: **دراسة تحليلية قياسية لأثر الإستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2010)**، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05،ص06، 07.

5.معدل الفائدة الحقيقي: سيتم إدارج معدل الفائدة الحقيقي (معدل الفائدة الإسمي- معدل التضخم) كمتغير مفسر للبطالة، على أساس أنه محدد من محددات الطلب على الاستثمار، و من المتوقع أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية، بحكم أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، و بالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

6.معدل التضخم: سنة 1959 قام AW. Philips بصياغة علاقة عكسية بين تغيرات معدل الأجر الاسمي و معدل البطالة، بحيث يتميز منحنى بميل سالب. مع إمكانية المراجحة و التوفيق بين ارتفاع الأجور الاسمية و البطالة. فإذا كان التضخم ناتج عن ارتفاع كتلة الأجور فللحفاظ على استقرار الأسعار يجب منع زيادة الأجور الاسمية و القبول بارتفاع البطالة. و بهذا تكون البطالة هي ثمن مكافحة التضخم، كما أن التضخم هو ثمن تحقيق التشغيل الكامل. و عليه ففي هذه الدراسة يمكن اعتبار البطالة دالة في معدل التضخم و بإشارة سالبة.

7.معدل نمو مخزون رأس المال: من المتوقع أن زيادة مخزون رأس المال تؤدي إلى تخفيض البطالة، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الإنتاجية و حجم الإنتاج، و تتبعها زيادة في حجم الطلب الكلي، و يؤدي ذلك إلى تحسن الأجور، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل من جهة، و زيادة الطلب على العمل لمواجهة الطلب المتوقع. و عليه يمكن اعتبار أن معدل البطالة دالة في معدل نمو رأس المال و بإشارة سالبة.

8.معدل سعر الصرف: لمعرفة ما إذا كانت السلع المحلية لدولة ما أرخص أو أغلى من السلع الأجنبية يجب الأخذ في الحسبان أسعار السلع الأجنبية و المحلية، و للقيام بذلك يمكن النظر إلى سعر الصرف الحقيقي و الذي يساوي: $R = e.(P_f/P)$ ، حيث P، Pf تمثل أسعار السلع المحلية و الأجنبية على الترتيب، e تمثل سعر الصرف الاسمي، فالارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعني أن السلع الأجنبية أغلى من السلع المحلية، مما يعني أن زيادة الطلب على السلع المحلية و بالتالي زيادة درجة المنافسة في السلع المحلية، و منه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و بالتالي زيادة العمالة، و عليه فإننا نعتبر أن معدل البطالة دالة في معدل سعر الصرف بإشارة سالبة.

الفرع الثالث: أنواع البطالة:

يمكن التمييز بين نوعين من البطالة، البطالة السافرة و البطالة المقنعة[1]:

I.البطالة السافرة (الصريحة):

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل و لا يشغلون أية وظيفة، و تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لكونها الصورة الواضحة للبطالة، و هناك نوعين من البطالة السافرة، البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية:

أ- البطالة الإجبارية: و تعني وجود شخص قادر على العمل، و يبحث عنه بشكل جاد و لا يجده حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره، و هناك عدة أشكال لهذا النوع من البطالة و ذلك وفقا للأسباب المؤدية لكل منها و هي[2]:

أ -1: البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemloyment): تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل، دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

أ -2: البطالة الدورية (CyclicalUnemloyment): ترتبط هذه البطالة بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بدورة الأعمال الاقتصادية، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

أ -3: البطالة الهيكلية (Structural Unemloyment): يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين[3]:

- ✓ العامل الأول يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة و بين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل و المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.
- ✓ العامل الثاني يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، و التي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني و حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

1. لموتي محمد، **البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية و اقتصادية للفترة (1970- 2007)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص05، 06.
2. محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2002، ص262، 263.
3. محمد علي الليثي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 258، 259.

أ -4: البطالة الموسمية (Seasonal Unemloyment): تنشأ هذه البطالة بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة أي أنها تنشأ نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعا لتذبذب مستوى الإنتاج، و تنتشر في الدول النامية الكثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي.

ب- البطالة الاختيارية (Voluntary Unemloyment): تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود فرص عمل لهم، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة، و بعض المتسولين، و كذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، و لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

II. البطالة المقنعة (DisguisedUnemloyment):

تسمى مقنعة و مستترة لأنها غير ملحوظة، و هي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية معدومة، غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية. نجد مثلا في مزرعة فلاحية خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها، فنلاحظ أن الثلاثة عمال الباقون هم من ضمن البطالة المقنعة، و لكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل، و من ثم تمثل البطالة المقنعة أصعب أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها و التعامل معها و علاجها.

الفرع الرابع: مقاييس البطالة[1]:

1- المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة ما بين عدد العمال العاطلين عن العمل إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} * 100$$

و يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الظروف السائدة. أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

و بالتالي تتكون قوة العمل في المجتمع مما يلي:

- **العاملون:** و يتضمن كل الذين يعملون عملا، حتى لدى الخواص أو الذين يعملون أعمالا

---

1. أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة – دراسة إحصائية مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب من 1993 إلى 2007**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص21، 22.

ذاتية. لكل الوقت أو لبعضه، سواء كانت عمالة مؤقتة أو عمالة دائمة.

- **المتعطلون:** و يتضمن كل الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه، و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

و تجدر الإشارة أن هناك بعض الفئات التي لا تدخل ضمن القوة العاملة و هي:

1. الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة، و هذا يختلف من دولة إلى أخرى، لذلك يستبعد من قوة العمل أفراد دون سن معينة، و كذلك الأفراد فوق سن معينة.

2. الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى و العجزة، و كذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل الطلبة.

3. الأفراد القادرون على العمل و لا يطلبون وظائف و ذلك باختيارهم و في ظل الأجور السائدة، مثل ربات البيوت.

2- المقياس العلمي للبطالة[1]:

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، و بالتالي يكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة يكون المجتمع يعاني من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، و يحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. و الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، و تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، و بالتالي، فإن:

الناتج المحتمل = قوة العمل * الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

الناتج الفعلي = قوة العمل * الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي.

حيث تمثل فجوة الناتج قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا أو مثاليا، و يمكن أن تحول فجوة الناتج المقاس بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل و ذلك كما يلي:

$$\text{فجوة الناتج (حجم البطالة)} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

1. نفسه، ص21، 22.

معدل البطالة بالمقياس العلمي = 1 – الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

و يلاحظ أن معدل البطالة بالمقياس العلمي يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء أكانت سافرة (صريحة) أو مقنعة (غير صريحة).

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي، أصنافه، تقسيماته و أثره على معدل البطالة:

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي[1]:

يعرف الإنفاق الحكومي (العام) بما يسمى بالنفقات العامة، و هو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع و خدمات من أجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، و لمنح المساعدات و الإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و غيرها).

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة و تحقيق نفع عام.

يمكن القول أن الإنفاق الحكومي هو مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة. و وفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العمومية على أنها ذات أركان ثلاثة: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منه تحقيق نفع عام.

الشكل النقدي للإنفاق الحكومي: أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل حصول الدولة على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

مصدر الإنفاق الحكومي: لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العمومية إلا إذا صدرت من شخص عام، و يقصد بالأشخاص العامة، الدولة و أقسامها السياسية و جماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية.

هدف الإنفاق الحكومي: يجب أن يكون الهدف من النفقات العمومية هو إشباع الحاجات العامة، و من ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة. و بالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عمومية تم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد. و السبب في ذلك يرجع إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة و المساواة داخل المجتمع.

الفرع الثاني: أصناف الإنفاق الحكومي:

يتم تصنيف النفقات العامة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة في عدة أبواب نذكر منها ما يلي:

1. مقراني حميد، مرجع سابق، ص04.

- ✓ نفقات جارية: و تضم النفقات التالية:
- النفقات على السلع و الخدمات (الأجور و الرواتب، حصة أصحاب العمال....).
- مدفوعات الفوائد (الإعانات و التحويلات، التحويلات الخارجية....).
- ✓ مصروفات رأسمالية:
- حيازة أصول رأسمالية ثابتة.
- شراء مخزون.
- تحويلات رأسمالية (تحويلات داخلية، تحويلات خارجية....).
- مجمل الإقراض ناقص التسديدات.

أصناف الإنفاق الحكومي في الجزائر[1]: يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى:

- ✓ نفقات التسيير: و هي مدرجة ضمن أربعة أبواب:
- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.
- ✓ نفقات التجهيز (الاستثمار): وهي ضمن ثلاثة أبواب:
- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

ضوابط الإنفاق العام: لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية: أولهما تحقيق أكبر قدر من المنفعة، و ثانيهما أن يتم ذلك بأقل قدر من النفقة.

الفرع الثالث: التقسيمات العلمية و الاقتصادية للإنفاق الحكومي[2]:

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة. و بشكل عام يتوقف بنيان هذه النفقات على ما تنقسم إليه من أنواع و على العلاقة القائمة بينها، و عادة فإن أسس التقسيم تكون إدارية و اقتصادية و مالية، و هي كما يلي:

أ- تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها: و تـنقسم النفقة العامة حسب هذا الوجه إلى:

أ-1: نفقات إدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب و

1. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005، ص180.
2. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات بيروت 2009، ص35- 50.

أجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي و استمرار العلاقات مع الخارج.

أ-2: نفقات اجتماعية: تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في إعانات للأسر، منح للبطالين....الخ.

أ-3: نفقات اقتصادية: و يقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني و خلق رؤوس الأموال الجديدة.

أ-4: نفقات عامة مالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط و فوائد الدين العام و السندات و الأوراق المالية الأخرى.

ب- تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقلها: و تنقسم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية و مدى تأثيرها على توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية:

ب-1: النفقات الحقيقية: و هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية.

ب-2: النفقات التحويلية: تشمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل، و تنقسم إلى النفقات التحويلية الاقتصادية، النفقات التحويلية الاجتماعية و النفقات التحويلية المالية.

- النفقات التحويلية الاقتصادية: و تشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها.
- النفقات التحويلية الاجتماعية: و تشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية الضعيفة الدخل.
- النفقات التحويلية المالية: و تشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام و الإعانات و المساعدات الخارجية.

ج- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: تنقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية و نفقات غير عادية.

ج-1: النفقات العادية: و هي تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا، كأجور الموظفين و أثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة، و نفقات تحصيل الضرائب.....الخ.

ج-2: النفقات غير العادية: و هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، و لكن تدعو الحاجة إليها، كالنفقات على الكوارث الطبيعية، الحروب.....الخ.

د- تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها: تنقسم النفقات من حيث نطاق سريانها و مدى استفادة أفراد المجتمع منها إلى نفقات وطنية ونفقات محلية.

د-1: النفقات الوطنية: و هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل: نفقة الدفاع و القضاء و الأمن.

د-2: النفقات المحلية أو الإقليمية: و هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلية و ترد في ميزانية هذه الهيئات.

هـ- تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية: تنقسم النفقات من حيث آثارها الاقتصادية إلى نفقات قابلة للاستهلاك الذاتي، نفقات مولدة، نفقات منتجة، نفقات حكومية و نفقات استثمارية.

هـ-1: النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي: و هي تلك التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل وحدات الإسكان العامة و خدمات الكهرباء و الماء.

هـ-2: النفقات العامة المولدة: و هي تلك التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني، مثل نفقات الصحة العامة و التعليم العام.

هـ-3: النفقات العامة المنتجة: و هي النفقات التي تولد الإضافة للدخل الوطني و هي عادة تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مقبلة و هي ما يسمى بالخدمات المعمرة، كالمباني الحكومية، الحدائق و المنتزهات العامة.

هـ-4: النفقات العامة الحكومية: و هي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.

هـ-5: النفقات العامة الاستثمارية: و هي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، و من ثم انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، و تتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات و المعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

الفرع الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على البطالة:

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني و كذا زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة جم الاستثمار و بالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل و المحافظة على استقراره[2].

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع

1. محمد فرحي، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص194.
2. مقراني حميد، مرجع سابق، ص26.

في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، و هنا تكون سياسة الإنفاق الحكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة و تخفف من حدتها، و هذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة و أحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام و بمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل و الأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي (الاستخدام الناقص) أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى و لها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني و عمالة و غيرها، و بذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.

الشكل (1.1): يوضح الفجوة الانكماشية في الاقتصاد[1].

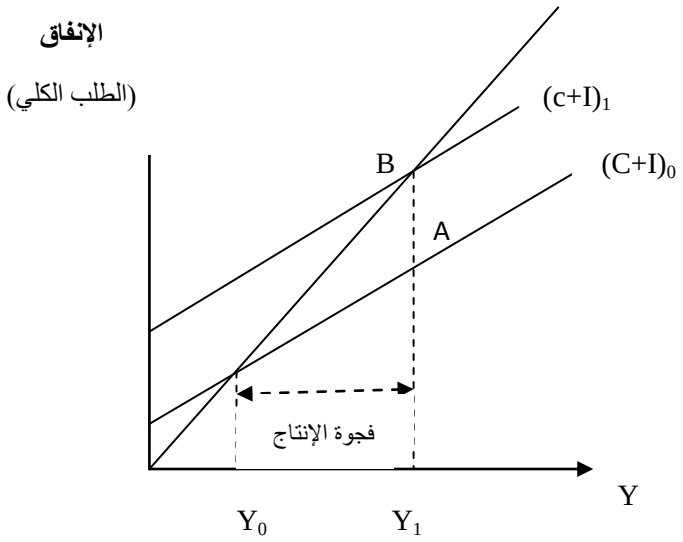

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة ، و يبلغ $(C+I)_0$ مثلا، فان الدخل الوطني (الناتج الوطني Y_0) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن (Y_1)، و الناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول

1. المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع، و ستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر بـ (Y_1-Y_0)، و بالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة (AB)، و الفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد.

أثر الإنفاق الحكومي على البطالة:

الشكل رقم (2.1): مخطط يبين أثر الإنفاق الحكومي على البطالة[1].

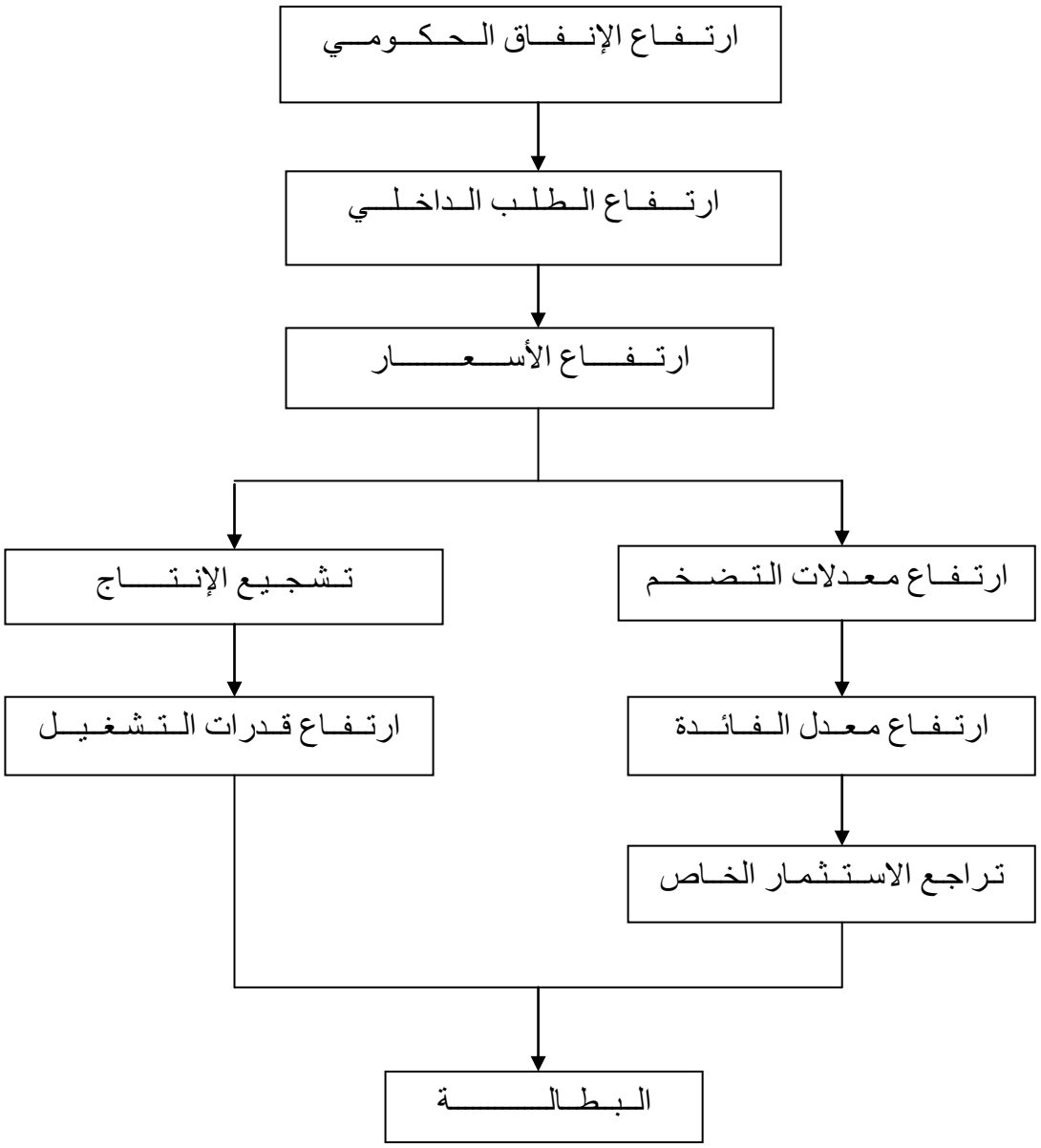

من الشكل السابق، يتضح لنا أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي

1. كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان: **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2010)**، 2012، ص06.

على السلع و الخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، و ارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، و بالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، و منه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض و تقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، و بالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للبطالة و الإنفاق الحكومي:

حتى نتمكن من الفهم الدقيق لموضوع الدراسة و المتمحور حول أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الدول العربية سنقوم بتقديم بعض الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة التي تطرقت لدراسة مشابهة لموضوع محل الدراسة قصد تقديم أوجه الشبه و أوجه الاختلاف.

المطلب الأول: الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة:

1. مداخلة الدكتورين بشراير عمران[1] و تهتان مراد[2]، بعنوان أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية (دراسة قياسية باستعمال نماذج بانل). 2011.

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر القطاع العام (التدخل الحكومي) على البطالة في 13 دولة عربية خلال الفترة (1990-2010)، و ذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق نماذج البيانات المجمعة الديناميكية. و قد أشارت نتائج الدراسة بصفة عامة إلى وجود أثر سالب و معنوي لمعدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة في العينة المدروسة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من التدخل الحكومي وكذا معدل نمو

2. مداخلة الأستاذين أحمد زكان و رابح بلعباس، بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة ـ دراسة قياسية لحالة الجزائر– (1973– 2008). 2011.

حاول الباحثان من خلال هذه المداخلة إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1973 إلى 2008، حيث طبقا نموذج متجهات الارتباط الذاتي var من أجل تقدير و وصف طبيعة العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة و الإنفاق العام، و قياس مدى قدرة السياسة المالية بآليتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي على التأثير على معدل البطالة و معالجتها فخلصا إلى النتائج التالية:

أ- عدم قدرة و فعالية نماذج الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد) في تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج متجهات الارتباط الذاتي VAR و نماذج متجهات تصحيح الخطأ VECM.

---

1. بشراير عمران: أستاذ محاضر قسم ب، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي (ENSSEA).

2. تهتان مراد: أستاذ محاضر قسم ب، جامعة المدية.

ب- وجود علاقة عكسية بين البطالة و الإنفاق العام، ما يعني أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لها قدرة على معالجة ظاهرة البطالة و لكن ما يميز هذه المعالجة أنها ظرفية و مؤقتة لأن المشاريع الحكومية غالبا ما تكون مؤقتة و المناصب التي تعرضها غير دائمة.
ج- السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) سياسة هيكلية في معالجة البطالة لأن المشاريع الحكومية توفر مناصب شغل و تؤثر في معدل البطالة لعدة سنوات متتالية.

السكان على معدل البطالة في الدول العربية. و تتمثل أهم استنتاجات الدراسة لأغراض السياسات أنه يتوجب على الدول العربية انتهاج سياسات ترفع من معدلات النمو الاقتصادي من جهة، و أن تسير الدور غير المباشر للحكومات بحكمة الذي من شأنه كبح معدلات البطالة في هذه الدول.

3. مداخلة الدكتور محمد يعقوبي و الطالب عنتر بوتيارة، بعنوان: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010). 2012.
حاول الباحثان من خلال هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية القائمة المتعلقة بدراسة العوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، حيث حصرا أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:
- أهم العوامل التي أثرت سلبا على خلق مناصب العمل و تخفيض معدل البطالة في الجزائر هو ضعف الأداء الاقتصادي في الجزائر لاعتماده على عائدات المحروقات، و هيمنة القطاع العام.
- يعتبر الدخل الحقيقي (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) من أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- عدم تضمن النموذج لمتغير الاستثمارات المباشرة يبين ضعف الاستثمارات المباشرة في الجزائر، و عدم تأثيرها على سوق العمل في الجزائر.
4. مداخلة الأستاذين بلقاسم رحالي[1] و ركن الدين فلاك[2]، متعلقة بالملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، بعنوان: دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2010). 2012.
حاول الأستاذين من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على ظاهرة البطالة في الجزائر من 1970 إلى 2010، بإبراز دور القطاع العام في محاربتها، فمن خلال تحليل و قياس لمجهودات الدولة في مجال محاربة البطالة و التخفيض من معدلاتها، معتمدين في ذلك على إحدى الأدوات التي يمكن استعمالها في الحد من تفاقم هذه الظاهرة، ألا و هي سياسة الإنفاق الحكومي بشقها الاستثماري.
فمن الدراسة التحليلية وجدا بأن الدولة كانت المسيطر على معظم أوجه النشاط الاقتصادي في
مرحلة الاقتصاد المخطط، حيث قامت بتنفيذ استثمارات عمومية ضخمة ساهمت إلى حد كبير في التقليل من حدة البطالة، أما الدراسة القياسية فبينت أنه من محددات معدل البطالة في الجزائر نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالإضافة إلى معدل النمو الاقتصادي و نسبة المجتمع النشيط لعدد السكان و أسعار البترول. كما بينت أيضا وجود علاقة عكسية بين نسبة الاستثمار العمومي (الحكومي) إلى الناتج الداخلي الإجمالي و معدل البطالة.

1. بلقاسم رحـالي: أستاذ مساعد – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية – المركز الجامعي برج بوعريريج.
2. ركن الدين فلاك: أستاذ مساعد – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية – جامعة فرحات عباس – سطيف.

و أن أي صدمة على نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج تؤدي إلى تراجع متزايد لمعدل البطالة.
5. دراسة مقراني حميد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس، 2014- 2015، بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر 1988– 2012.

حاول الباحث من خلال هذه المذكرة تقييم فعالية و نجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر و ذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة و التضخم اللذان اعتبرهما مؤشران أساسيان في اقتصاد أي دولة و ذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1988 إلى 2012، و قد استعمل الطرق الاحصائية و النماذج القياسية حيث قام بتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى ثم انتقل إلى نماذج شعاع الانحدار الذاتي التي اعتبرها الأحسن لوصف الأثر المتبادل بين المتغيرات الكلية و قد توصل من خلال نتائج الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة و زيادة طفيفة في معدل التضخم في السنة الموالية، و بذلك استطاع القول بأن السياسة التوسعية للدولة الجزائرية كانت ناجحة وفعالة.

6. دراسة بن حمودة نجيب، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة، 2014- 2015، بعنوان: البطالة و محدداتها في دول المغرب العربي 1989– 2012، دراسة قياسية تحليلية.
تطرق الباحث في هذه المذكرة إلى معرفة العلاقة بين البطالة و محدداتها في دول المغرب العربي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1989 إلى 2012 و ذلك باستعمال نماذج السلاسل المقطعية و التكامل المشترك حيث بينت الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين البطالة و بعض محدداتها المتمثلة في حجم السكان و الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الدراسة استغنت عن التضخم بالنظر لعلاقته المبعثرة بالبطالة و عدم وجود معنوية إحصائية لهذا المتغير.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

من خلال العرض و التعقيب على الدراسات السابقة نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة و نتائجها، و لكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار و أهداف هذه الدراسة من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا التي تهدف إلى تحديد أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الدول العربية. و كذلك لهذه الدراسات أوجه اختلاف و أوجه تشابه مع موضوع محل الدراسة حيث تتفق هذه الدراسات في أهمية دراسة ظاهرة البطالة كونها من أهم العناصر التي تحدد المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لدى الدول، فسعت هذه الدراسات إلى إيجاد المحددات و بالتالي الحلول اللازمة لمعالجة مشكلة البطالة. بينما تختلف معظم هذه الدراسات عن موضوع محل الدراسة في الفترة و طريقة المعالجة للموضوع و تنوع مجتمع الدراسة و عينته.

خلاصة الفصل:

نظرا للأهمية الكبيرة للإنفاق الحكومي و تأثيره في معدل البطالة للدول فإن الوقوف على الجانب النظري لهذه الظاهرة من الأمور الضرورية، بالنظر لما قد تحدثه البطالة من انعكاسات سلبية على الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية حيث أن الإنفاق العام ازداد و تطور مع تطور دور الدولة التي خرجت من دورها الحيادي لتصبح مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، فتتدخل عن طريق سياسات مختلفة و أدوات معينة لمعالجة مشكل معين أو تحقيق هدف مسطر.

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للبطالة و الإنفاق الحكومي من خلال تعريف، أنواع و أسباب كل منهما، حيث أن ظاهرة البطالة تعد من بين أهم الظواهر التي تؤثر على اقتصاديات الدول كما تتأثر هي كذلك بعدة محددات من بينها الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي، حجم السكان و التضخم، كما تطرقنا كذلك إلى أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة، و من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع وضحنا أهم المناهج و الطرق ثم النتائج التي توصل إليها الباحثون من خلال معالجتهم للموضوع حيث أعطت نظرة أوضح و أوسع للدراسة.

الـــفـــصـــل التـطـبـيـقي:

أثـر الإنفاق الحكومي على البطالة في الـــدول الـعـربـيـة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للبطالة و الإنفاق الحكومي التي شملها الفصل الأول، نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر، باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية و قبولا، و ذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي التي سنستعملها في تحليلنا للنتائج، و من أجل هذا سنتعرف أولا على النماذج التي تقوم على أساسها هذه الدراسة و هي نماذج السلاسل المقطعية (PANEL)، و ذلك بالتعرف على مزاياها و صعوباتها، ثم بعد ذلك نتعرف على المتغيرات و مصادرها و طرق التقدير المناسبة لهذا النوع من النماذج، أما الجزء الأخير فيتناول تحديد و تقدير النموذج الملائم لتحليل نتائج التقدير تحليلا اقتصاديا.

لكن قبل ذلك يجب معرفة خطوات انجاز هذه الدراسة بدءا بمجتمع الدراسة و عينته ثم متغيراتها، كذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه المنهجية و النظرية، إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، و أخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، تفسيرها، تحليلها، مناقشتها و مقارنتها بالفرضيات المطروحة، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين البطالة و الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج دراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة العربية.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة و ما تتطلب من معلومات، سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم نبين مصادر بياناتها، و بذلك يتسنى لنا إثبات أو نفي الفرضيات، ومن ثم استنتاج النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة:

الفرع الأول: مجتمع الدراسة و عينتها:

تشمل عينة الدراسة على 13 بلد عربي و هي بالترتيب كما يلي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، موريتانيا، السودان، السعودية، الأردن، عمان، لبنان، البحرين، جزر القمر. حيث تم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر بيانات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، و التي كانت من سنة 1991 إلى 2014.

يمثل مجتمع الدراسة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة، و التي تتربع على مساحة إجمالية تبلغ نحو 13.3 مليون كيلومتر، لتمثل نحو 9.6 ٪ من إجمالي مساحة العالم، كما يبلغ عدد سكانها مجتمعة 370 مليون نسمة، بما يعادل 5.2 ٪ من إجمالي سكان كوكب الأرض[1].

توجد مميزات تشترك فيها أغلبية الدول العربية تتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة على مختلف المستويات. كما يوجد اختلاف في فلسفة العمل الاقتصادي و استراتيجيات التنمية، حيث تنوعت أساليبها بين دول انتهجت أسلوب الاقتصاد الحر و الانفتاح الاقتصادي و أخرى اتخذت أسلوب الاقتصاد الاشتراكي.[1]

[1] عزالدين تمار، **دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990-2013)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص19.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة:

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج على النحو التالي:

1. المتغير التابع: معدل البطالة:

يتمثل المتغير التابع في معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) و نرمز له بـــ Ump.
حيث تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم منصب عمل ولكنهم متاحين للعمل و يبحثون عن الوظائف. و يختلف تعريف و مفهوم القوى العاملة و البطالة من بلد لآخر.

و يقاس معدل البطالة بالصيغة التالية:

البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة) * 100

و يشير هنا مصطلح إجمالي القوة العاملة إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن: إجمالي القوة العاملة = حجم العمالة + حجم البطالة.

و كان مصدر المعلومات من البنك الدولي و هو بدوره من منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. (أنظر الملحق رقم 01).

الشكل رقم (1.2): منحنى تطور معدل البطالة في الدول العربية بين 1991 – 2014.

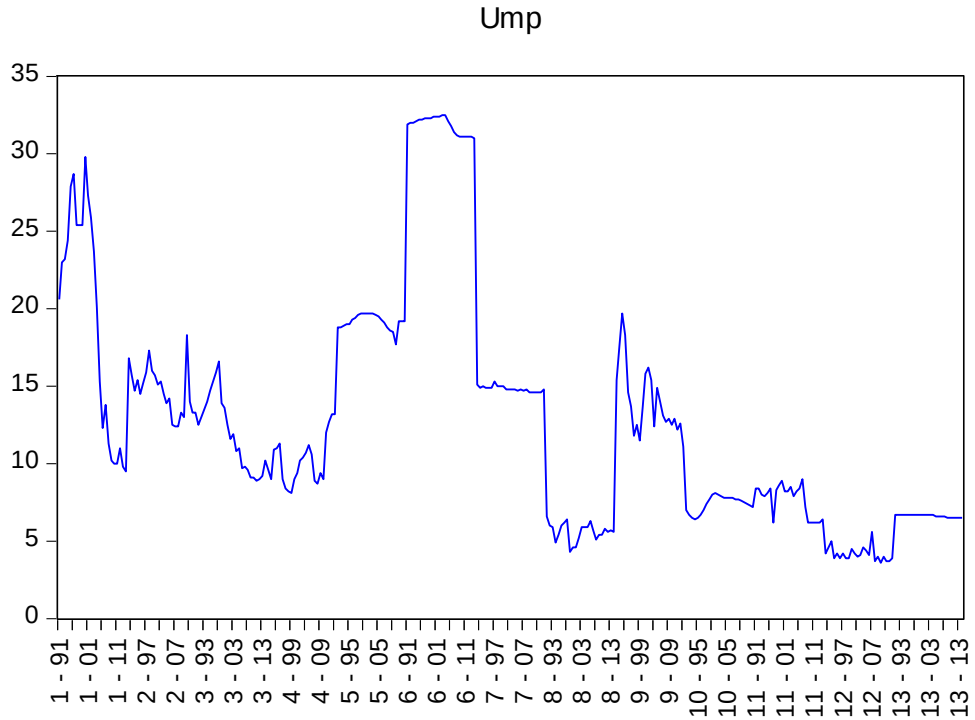

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من برنامج Eviews9.

الشكل أعلاه يبين ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية، حيث وصل إلى حدود 30٪ سنة 2000 في دولة الجزائر نتيجة للظروف السياسية التي مرت بالبلاد ثم انخفض إلى حدود 10٪ سنة 2011 نتيجة لتحسن الظروف، في حين تجاوز نسبة 32٪ منذ سنة 1994 في دولة موريتانيا التي عرفت أعلى مستوى بطالة من بين الدول العربية و ذلك نتيجة الظروف السياسية التي عاشتها بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1992 التي توقف فيها التعايش السلمي ما أدى بالبلد إلى أزمات متتالية، في حين عرفت السعودية و البحرين أقل نسبة للبطالة حيث لم يتجاوز معدل البطالة نسبة 6.5٪ طول هذه الفترة بفضل الاستقرار و الامكانيات المادية المتوفرة، أما باقي الدول فتذبذب معدل البطالة بين 6.5٪ إلى حدود 20٪ بالنسبة لليبيا التي عرفت بدورها معدل بطالة مرتفع مقارنة بموقعها الاستراتيجي و حوزتها لثروة بترولية هامة تعتمد عليها في نشاطها الاقتصادي.

2.المتغير المستقل: الإنفاق الحكومي:

يتمثل المتغير المستقل في الإنفاق الحكومي و هو يعبر عن إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، و هو يمثل الاستهلاك الحكومي للناتج المحلي الإجمالي. و نرمز له بـــ G.

حيث يشير إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي) إلى مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص)، و نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة، و إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي). و البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

و كان مصدر المعلومات من بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي. (أنظر الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2.2): منحنى تطور الإنفاق الحكومي في الدول العربية بين 1991 – 2014.

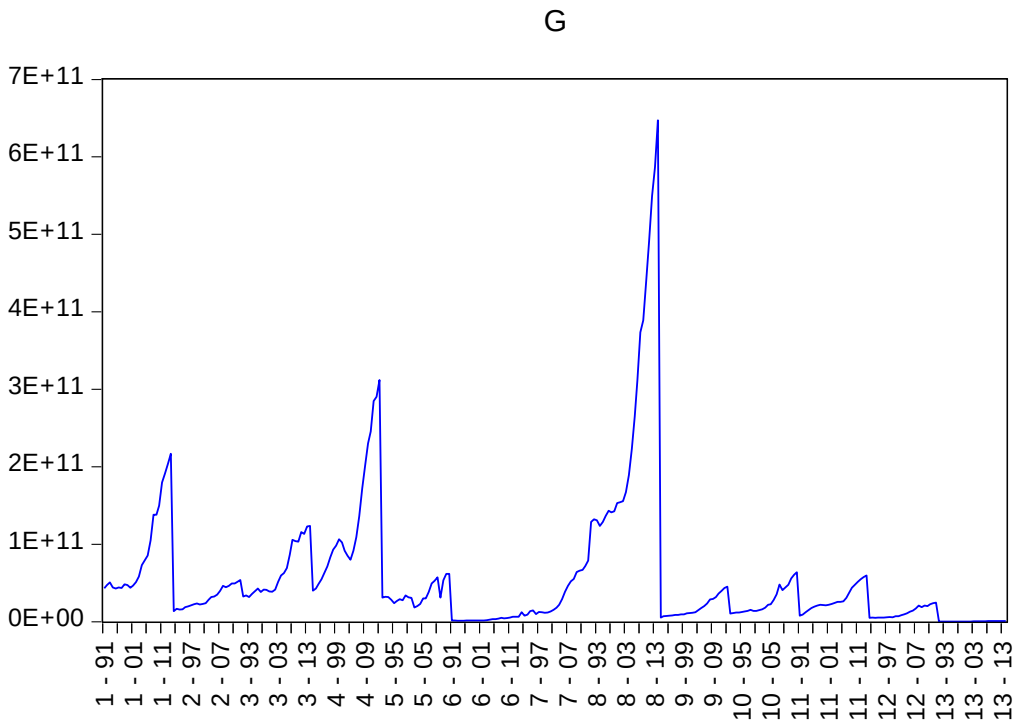

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من برنامج Eviews9.

الشكل أعلاه يبين منحنى تطور الإنفاق الحكومي في الدول العربية حيث عرف الإنفاق نموا مستمرا طول فترة الدراسة في مختلف الدول العربية بنسب متفاوتة، حيث تجاوز قيمة 647

مليار دولار سنة 2014 في دولة السعودية بوتيرة تصاعدية منذ سنة 1991 بـقيمة 167 مليار دولار نظرا لمواردها المتنوعة و حيازتها على ثروة بترولية هائلة، في حين تجاوزت قيمة الإنفاق في مصر 311 مليار دولار سنة 2014 بمنحنى تصاعدي كذلك منذ 1991 بقيمة 85 مليار دولار و هذا يعكس حجم الكثافة السكانية لهذا البلد التي تجاوزت نسبة 80 مليون نسمة، في حين تجاوزت قيمة الإنفاق في الجزائر 216 مليار دولار سنة 2014 (نتيجة برامج التنمية التي انتهجتها الدولة) بوتيرة تصاعدية منذ 1991 أين كانت قيمة الإنفاق آنذاك في حدود 43 مليار دولار نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها البلاد، كما عرفت أقل قيمة للإنفاق في كل من جزر القمر بـ 0.9 مليار دولار، و في موريتانيا بـ 6 ملايير دولار سنة 2014.

و الشكل الموالي يظهر نتائج المقارنة بين الإنفاق الحكومي و البطالة للدول العربية للفترة (2014 – 1991).

الشكل رقم (3.2): تطور الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة للدول العربية:

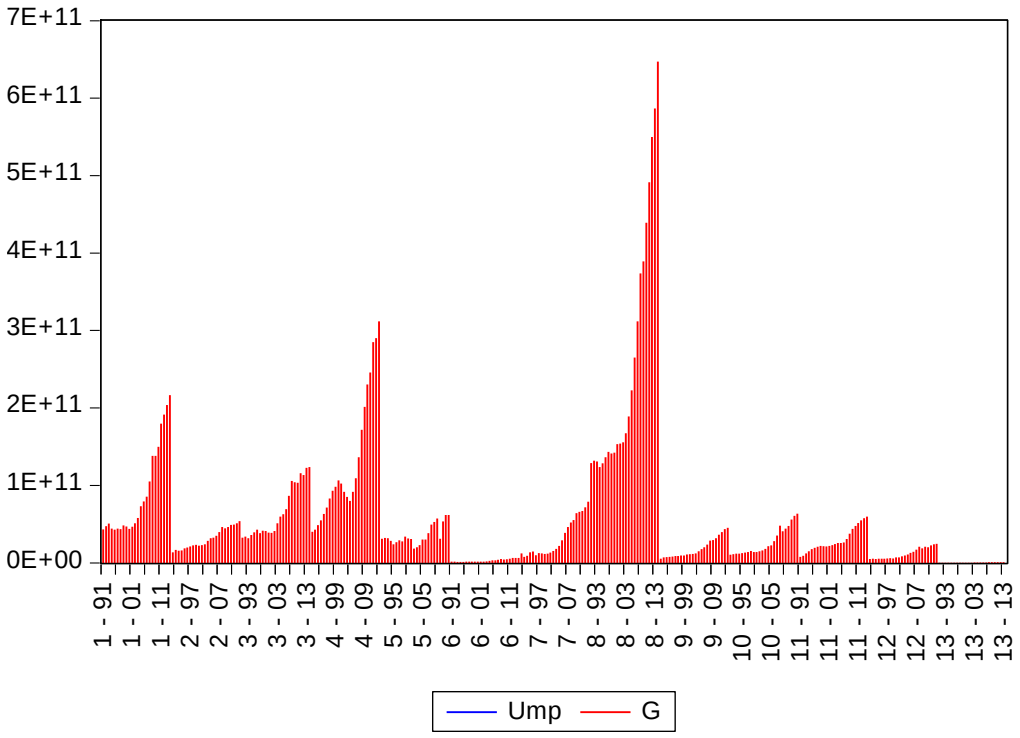

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من برنامج Eviews9.

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات:

لتحقيق الأهداف المسطرة للدراسة تم جمع البيانات اللازمة عن طريق المصادر التالية:

- مصادر أولية: لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة، قمنا بالاعتماد على جمع معظم بيانات هذه الدراسة عن طريق التقارير السنوية لكل من البنك الدولي و صندوق النقد العربي. حيث استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية و القياسية و ذلك لتمثيل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة بغرض توضيح و تفسير الظاهرة الاقتصادية.
- مصادر ثانوية: تمت معالجة هذه الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب، المقالات، المجلات و الأبحاث العلمية السابقة التي لها علاقة بموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى مواقع الانترنيت. كما أن هناك بعض البيانات التي لم نجدها في تقارير صندوق النقد الدولي و لا في بيانات البنك الدولي، فتمت الاستعانة بهذه الأبحاث وكذا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

دراسة علاقة البطالة بالإنفاق الحكومي:

الشكل رقم (5.2): علاقة البطالة بالإنفاق الحكومي.

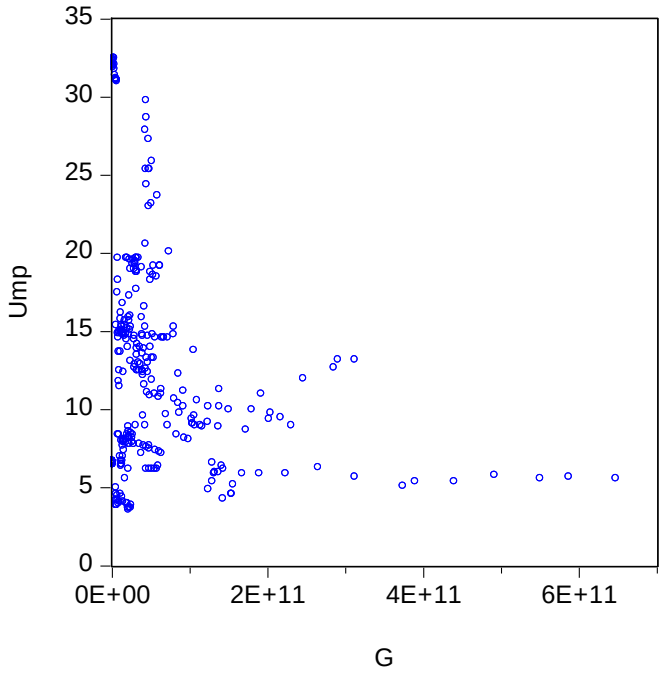

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، وجود علاقة خطية عكسية آنية (خلال نفس الزمن t) بين متغيرة الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة، كما يوحي أن النموذج الخطي البسيط سوف يكون ذو تمثيل قوي للعلاقة بين المتغيرتين و ذلك من خلال تطابق معظم النقاط فيما بينها.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL، و النماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها.

1- نماذج بانل Panel data:

نماذج بانل هي نماذج إحصائية تعني دراسة مشاهدات مقطعية خلال فترات زمنية، حيث إذا كانت هذه الفترات الزمنية متساوية تسمى بنماذج البيانات الطولية المتزنة أما إذا كانت غير متساوية فتسمى بنماذج البيانات الطولية غير المتزنة. و تعرف كذلك بيانات بانل بأنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في آن واحد.

بشكل عام يمكن كتابة الصيغة الرياضية لنماذج بانل كالتالي[1]:

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum B_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$i = 1, 2, 3, \ldots, n$: يمثل قيم المقاطع.

$t = 1, 2, 3, \ldots, T$: تمثل الزمن.

Y_{it}: يمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الزمن t.

$B_{0(i)}$: يمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i.

B_j: يمثل قيمة ميل خط الانحدار.

$x_{j(it)}$: يمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة t.

ε_{it}: يمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة t.

[1] زكريا يحي الجمّال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، 2012، ص270.

- **صياغة النموذج القياسي للدراسة:**

يتم تحديد شكل الدالة لموضوع محل الدراسة على النحو التالي: $Ump = f(G)$

و عليه فإن النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة يكتب بالصيغة الرياضية التالية:

$$Ump_i = B_0 + B_1 G_i + \varepsilon_i$$

حيث:

i: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة.

Ump_i: تمثل معدل البطالة بـالنسبة المئوية (٪).

G_i: يمثل الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

B_0 ، B_1: تمثل معلمات النموذج.

2- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل:

نتبع في التحليل الساكن لنماذج بانل على ثلاثة أشكال هي كالتالي:

أ- نموذج الانحدار التجميعي PRM[1]:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية لكون جميع المعاملات B_j، $B_{0(i)}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية. و عليه فإن الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار التجميعي تصبح على النحو التالي[2]:

$$Y_{it} = B_0 + \sum B_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$i = 1, 2, 3, ..., n$

$t = 1, 2, 3, ..., T$

[1] هو اختصار لـ: Pooled Regression Model.

[2] زكريا يحي الجمّال، مرجع سابق، ص270.

ب- نموذج التأثيرات الثابتة FEM[1]:

ت- من خلال هذا النموذج تكون المشاهدات المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية.

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و أن التغير يكون في مجاميع البيانات المقطعية فقط.

و عليه فإن صيغة هذا النموذج تكون[2]: $Y_{it} = \alpha_1 + \sum \alpha_d D_d + \sum B_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$

حيث:

$\alpha_1 + \sum \alpha_d D_d$: يمثل مقدار التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية REM[3]:

من خلال هذا النموذج تكون المشاهدات المقطعية و الزمنية عبارة عن معالم عشوائية، حيث يكون متوسطها الحسابي معدوم و تباينها ثابت.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد فروض نموذج التأثيرات الثابتة.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$B_{0(i)} = \mu + v_i$ حيث: $i = 1, 2, 3, \ldots, N$

بتعويض الصيغة السابقة في الصيغة العامة نجد[4]: $Y_{it} = \mu + \sum B_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$

حيث: v_i يمثل حد الخطأ في مجموع البيانات المقطعية i.

---

[1] هو اختصار لـ: Fixed Iffects Models.

[2] زكريا يحي الجمّال، مرجع سابق، ص271.

[3] هو اختصار لـ: Random Iffects Model.

[4] زكريا يحي الجمّال، مرجع سابق، ص273.

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية بنموذج مكونات الخطأ بسبب احتوائه على مركبين للخطأ و هما v_i، و ε_{it}.

الخواص الرياضية لنموذج التأثيرات العشوائية:

- $E(\varepsilon_{it}) = 0$
- $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$
- $E(v_i) = 0$
- $Var(v_i) = \sigma_v^2$

المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج دراسة أثر الانفاق الحكومي على البطالة العربية:

بعد التعرف على متغيرات الدراسة و طرقها و أدواتها في المبحث السابق، سنحاول في هذا المبحث معرفة ما إذا كان هناك تأثير للإنفاق الحكومي على البطالة.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة:

تم اختيار معدل البطالة لعينة الدول العربية كمتغير استجابة (تابع)، بينما أدرج الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل و مفسر. و تغطي الدراسة الدول العربية المتوفرة بياناتها، و هي 13 دولة عربية خلال الفترة 1991 إلى 2014.

و لتحقيق غرض الدراسة نستخدم قاعدة بيانات مدمجة، بعدد N= 13 من المقاطع i و المتمثلة في 13 دولة، و في الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية T= 24 سنة، و بذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية N*T= 312 مشاهدة، و عليه يكون التحليل الساكن لنموذج بانل.

الفرع الأول: نتائج تقديرات نماذج Panel:

لغرض تقدير نتائج نماذج بانل من خلال تطبيق الطريقة المناسبة لكل نموذج على برنامج Eviews9، و بعد إدخال البيانات تحصلنا على النتائج التالية.

1- التحليل الساكن لنموذج بانل:

أ- نموذج الإنحدار التجميعي PRM:

من خلال الجدول أدناه، يتضح لنا أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء حيث نلاحظ أن:

DW= 0.0202، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج لها معنوية إحصائية، أما بالنسبة لـ R^2 فإنه يساوي إلى 0.059 أي أن المتغيرة المستقلة لنموذج الانحدار التجميعي تفسر النموذج بـ 5.9٪، كما نلاحظ أيضا أن للنموذج معنوية إحصائية من خلال Prob (f-statistic)= 0.000

أي أن نموذج الانحدار التجميعي مقبول إحصائيا.

جدول رقم (1.1):نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

Dependent Variable: UMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/05/16 Time: 18:48
Sample: 1991 2014
Periodsincluded: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.07541	0.497348	28.30090	0.0000
G	-2.10E-11	4.73E-12	-4.447665	0.0000

R-squared	0.059984	Meandependent var	12.88237
Adjusted R-squared	0.056952	S.D. dependent var	7.617794
S.E. of regression	7.397690	Akaike info criterion	6.846602
Sumsquaredresid	16965.00	Schwarz criterion	6.870596
Log likelihood	-1066.070	Hannan-Quinn criter.	6.856192
F-statistic	19.78173	Durbin-Watson stat	0.020284
Prob(F-statistic)	0.000012		

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

وفقا للجدول رقم (1.1) حيث كانت نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي على النحو التالي:

UMP = 14.0754099571 - 2.10395557063e-11*G

(28.30090) (– 4.447665)

R-squared (R^2)= 0.059984 N*T= 312 F-statistic= 19.78173

حيث أن:

R^2: معامل التحديد.

Adjusted R-squared: معامل التحديد المعدل.

N*T: عدد المشاهدات.

DW: إحصائية ديربين واتسون.

F-statistic: إحصائية فيشر.

Prob: إحتمالية الخطأ.

ب- نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

جدول رقم (2.1): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

Dependent Variable: UMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/05/16 Time: 18:53
Sample: 1991 2014
Periodsincluded: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.46253	0.184800	72.84915	0.0000
G	-1.02E-11	2.33E-12	-4.389206	0.0000

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.914069	Meandependent var	12.88237
Adjusted R-squared	0.910321	S.D. dependent var	7.617794
S.E. of regression	2.281264	Akaike info criterion	4.531170
Sumsquaredresid	1550.841	Schwarz criterion	4.699125
Log likelihood	-692.8625	Hannan-Quinn criter.	4.598297
F-statistic	243.8393	Durbin-Watson stat	0.216094
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

وفقا للجدول رقم (2.1) كانت نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

UMP = 13.4625288205 - 1.02312286367e-11*G + [CX=F]

(72.84915) (– 4.389206)

R-squared (R^2)=0.914069 N*T= 312 F-statistic= 243.8393

Adjusted R-squared= 0.910321 DW= 0.216094Prob= 0.000000

يتضح لنا من خلال الجدول (2.1)، أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث نلاحظ أن:

DW= 0.216، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج لها معنوية إحصائية، أما بالنسبة لـ R^2 فإنه يساوي إلى 0.91 أي أن المتغيرة المستقلة لنموذج التأثيرات الثابتة تفسر النموذج بـ 91٪، كما نلاحظ أيضا أن للنموذج معنوية إحصائية من خلال Prob (f-statistic)= 0.000

أي أن نموذج التأثيرات الثابتة مقبول إحصائيا.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية REM:

جدول رقم (3.1): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: UMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/05/16 Time: 18:54
Sample: 1991 2014
Periodsincluded: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.46838	2.110708	6.380977	0.0000
G	-1.03E-11	2.32E-12	-4.446372	0.0000

EffectsSpecification	S.D.	Rho
Cross-section random	7.581127	0.9170
Idiosyncraticrandom	2.281264	0.0830

WeightedStatistics

R-squared	0.060072	Meandependent var	0.789795
Adjusted R-squared	0.057040	S.D. dependent var	2.346735
S.E. of regression	2.278824	Sumsquaredresid	1609.841
F-statistic	19.81259	Durbin-Watson stat	0.208200
Prob(F-statistic)	0.000012		

UnweightedStatistics

R-squared	0.044455	Meandependent var	12.88237
Sumsquaredresid	17245.27	Durbin-Watson stat	0.019435

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

وفقا للجدول رقم (3.1)، كانت نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي:

UMP = 13.4683767306 - 1.0334358135e-11*G + [CX=R]

(6.380977) (– 4.446372)

R-squared (R^2)=0.060072 N*T= 312 F-statistic= 19.81259

Adjusted R-squared= 0.057040 DW= 0.208200Prob= 0.000012

من خلال الجدول (3.1)، يتضح لنا أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء حيث نلاحظ أن:

DW= 0.208، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج لها معنوية إحصائية، أما بالنسبة لـ R^2 فإنه يساوي إلى 0.06 أي أن المتغيرة المستقلة لنموذج التأثيرات العشوائية تفسر النموذج بـ 6٪، كما نلاحظ أيضا أن للنموذج معنوية إحصائية من خلال Prob (f-statistic)= 0.000

أي أن نموذج التأثيرات العشوائية مقبول إحصائيا.

2- <u>نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الثابتة بعد إدخال اللوغاريتم و AR(1) على السلسلة:</u>

تم تصحيح النموذج السابق و ذلك بإدخال اللوغاريتم وAR(1) على السلسلة.

يشير الجدول أدناه إلى أن معلمات النموذج مقبولة إحصائيا، حيث أن كل احتمالاتها أقل من أو تساوي (0.05)، و منه فإن للمتغيرة المستقلة معنوية إحصاية. و نفس الشيء بالنسبة للنموذج الكلي حيث نلاحظ أن له معنوية إحصائية و ذلك من خلال Prob (f-statistic) = 0.000.

كما يبين اختبار DW = 2.19 خلو النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء حيث تقع نتيجته داخل مجال الثقة.

كما نلاحظ أن R^2 يساوي إلى 0.97، أيأن المتغيرة المستقلة لنموذج التأثيرات الثابتة تفسر النموذج بـ 97٪.

وعليه يكون هذا النموذج هو الملائم لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة لعينة الدول العربية.

لا تصلح هذه الطريقة في تصحيح النموذج بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية و عليه فإننا نترك النموذج كما هو.

جدول رقم (4.1): نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الثابتة بعد إدخال اللوغاريتم و AR(1).

Dependent Variable: LUMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/06/16 Time: 08:00
Sample (adjusted): 1992 2014
Periodsincluded: 23
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 299
Convergence achievedafter 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.970355	0.839753	4.728006	0.0000
LG	-0.066563	0.034650	-1.920992	0.0557
AR(1)	0.850397	0.035473	23.97294	0.0000

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.978269	Meandependent var	2.392419
Adjusted R-squared	0.977198	S.D. dependent var	0.569196
S.E. of regression	0.085950	Akaike info criterion	-2.021227
Sumsquaredresid	2.098043	Schwarz criterion	-1.835586
Log likelihood	317.1734	Hannan-Quinn criter.	-1.946925
F-statistic	913.2173	Durbin-Watson stat	2.199516
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots .85

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

وفقا للجدول رقم (4.1)، كانت نتائج تقدير معالم نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

LUMP = 3.97035537039 – 0.0665627097376*LG + [CF=F] + [AR(1) =

(4.728006) (- 1.920992)

0.850396552324, UNCOND]

(23.97294)

R-squared (R^2)= 0.978269 N*T= 312 F= 913.2173

Adjusted R-squared= 0.977198 DW= 2.199516 Prob(F-statistic)= 0.000

3- نتائج الآثار الخاصة بكل دولة عربية:

الجدول التالي يظهر الدولة و ما يقابلها من تأثير .

الجدول رقم (5.1): نتائج الآثار الخاصة بكل دولة عربية.

الرقم	الدولة	الأثر	الرقم	الدولة	الأثر
01	الجزائر	0.409021	**08**	السعودية	-0.534135
02	تونس	0.274805	**09**	الأردن	0.174538
03	المغرب	0.106282	**10**	عمان	-0.344865
04	مصر	0.147542	**11**	لبنان	-0.381205
05	ليبيا	0.613242	**12**	البحرين	-1.007494
06	موريتانيا	0.946455	**13**	جزر القمر	-0.746323
07	السودان	0.342138			

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

يشير الجدول رقم (5.1)، إلى تباين التأثيرات الثابتة الخاصة بكل دولة عربية، حيث نجدها تنحصر ما بين دولة البحرين بقيمة (1.007) سالب، و موريتانيا بقيمة (0.94) موجب.

الفرع الثاني: نتائج اختبارات المفاضلة بين نتائج دراسة العينة:

1. نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية:

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي PRM من جهة و نموذجي التأثيرات الثابتة FEM و العشوائية REM من جهة أخرى. تظهر النتائج في الجدول رقم (6.1) التالي:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نتيجة اختبارLM للمقطع لـ Breusch-Pagan و التي بلغت 1225.923، و للفترة التي كانت تساوي 6.5، أما بالنسبة للمقطع و الفترات معا فيساوي 1232.424، باحتمال يساوي 0.0000 فهو أقل من 0.05 و عليه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم لهذه الدراسة.

الجدول رقم (6.1): نتائج اختبار لاغرانج LM.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Nullhypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1225.923 (0.0000)	6.501045 (0.0108)	1232.424 (0.0000)
Honda	35.01318 (0.0000)	2.549715 (0.0054)	26.56098 (0.0000)
King-Wu	35.01318 (0.0000)	2.549715 (0.0054)	29.87617 (0.0000)
Standardized Honda	38.21351 (0.0000)	2.726523 (0.0032)	24.24840 (0.0000)
Standardized King-Wu	38.21351 (0.0000)	2.726523 (0.0032)	28.26383 (0.0000)
Gourierioux, et al.*	--	--	1232.424 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:
1% 7.289
5% 4.321
10% 2.952

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

2. نتائج اختبار Hausman للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية:

يستخدم اختبار Hausman لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية، و تظهر نتائجه في الجدول رقم (7.1) التالي:

من خلال الجدول أدناه، يشير اختبار H الذي يتبع توزيع كاي مربع (درجة واحدة) إلى 1.214127، و باحتمال 0.2705، مما يدل على قبول الفرضية العديمة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لهذه الدراسة.

الجدول رقم (7.1): نتائج اختبار Hausman.

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	1.214127	1	0.2705	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
UMP	-5935014342.943369	-5281049358.471820	35224506736.5134880	0.2705

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

3. نتائج اختبارات الاستقرارية:

لأجل معرفة ما إذا كان هناك تكامل مشترك أو لا فإننا نقوم باختبار الإستقرارية، و في حالة ما إذا كانت السلاسل مستقرة من نفس الدرجة فإننا نمر إلى التكامل المشترك أما في حالة ما إذا كانت السلاسل غير مستقرة عند نفس الدرجة فإننا نمر إلى VAR أو ARDL.

أ- دراسة الإستقرارية للمتغير التابع Ump:

- دراسة الإستقرارية للمتغير التابع Ump عند المستوى I(0):

نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أن كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن السلسلة Ump غير مستقرة عند المستوى، و بالتالي نقوم بالفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(8.1): نتائج اختبار الإستقرارية للمتغير UMP عند المستوى I(0).

Panel unit root test: Summary
Series: UMP
Date: 05/06/16 Time: 12:22
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.61218	0.0535	13	292
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	22.5393	0.6589	13	292
PP - Fisher Chi-square	24.3383	0.5566	13	299

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

- دراسة الإستقرارية للمتغير التابع Ump عند الفروقات من الدرجة الأولى(1)I:

نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أن كل القيم الاحتمالية أقل من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية العديمة H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة Ump مستقرة من الدرجة الأولى.

جدول رقم(9.1): نتائج إختبار الإستقرارية للمتغير Ump عند الفروقات من الدرجة الأولى.

Panel unit root test: Summary
Series: D(UMP)
Date: 05/06/16 Time: 12:25
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5921	0.0000	12	262
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-13.4585	0.0000	12	262
ADF - Fisher Chi-square	182.447	0.0000	12	262
PP - Fisher Chi-square	419.481	0.0000	12	264

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

ب- دراسة الإستقرارية للمتغير المستقل G:

- دراسة الإستقرارية للمتغير المستقل G عند المستوى I(0):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10.1)، أن كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن السلسلة G غير مستقرة عند المستوى، و بالتالي نقوم بالفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم(10.1): نتائج اختبار الإستقرارية للمتغيرG عند المستوى I(0):

Panel unit root test: Summary
Series: G
Date: 05/06/16 Time: 12:29
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	9.89292	1.0000	13	293
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	11.7645	1.0000	13	293
ADF - Fisher Chi-square	0.83698	1.0000	13	293
PP - Fisher Chi-square	0.59897	1.0000	13	299

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

- دراسة الإستقرارية للمتغير المستقل G عند الفروقات من الدرجة الأولى I(1):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11.1)، أن كل القيم الاحتمالية أقل من 0.05، و بالتالي نرفض الفرضية العديمة H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة G مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(11.1): نتائج اختبارالإستقرارية للمتغير G عند الفروقات من الدرجة الأولى.

Panel unit root test: Summary
Series: D(G)
Date: 05/06/16 Time: 12:33
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.00925	0.0000	13	279
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.92307	0.0000	13	279
ADF - Fisher Chi-square	104.870	0.0000	13	279
PP - Fisher Chi-square	111.491	0.0000	13	286

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

4- نتائج اختبار السببية و التكامل المشترك:

بعد دراسة الإستقرارية من خلال اختبارات جذر الوحدة، يمكن اللجوء إلى التكامل المشترك التي تظهر نتائجه من خلال الجدول الموالي:

أ- اختبارات Pedroni للتكامل المشترك:

جدول رقم (12.1): نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشترك.

PedroniResidualCointegration Test
Series: D(UMP) D(G)
Date: 05/06/16 Time: 12:44
Sample: 1991 2014
Included observations: 312
Cross-sections included: 13
NullHypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specifiedlaglength: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.518915	0.3019	-1.111299	0.8668
Panel rho-Statistic	-10.66051	0.0000	-11.54510	0.0000
Panel PP-Statistic	-12.26225	0.0000	-15.33340	0.0000
Panel ADF-Statistic	-6.587341	0.0000	-7.231435	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-7.799362	0.0000
Group PP-Statistic	-15.24310	0.0000
Group ADF-Statistic	-6.328656	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة قمنا باستخدام اختبار Johansen، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (12.1)، أن من بين 11 اختبارا جزئيا، هناك 09 اختبارات احتمالهم أقل من (0.05)، و عليه نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، أي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و البطالة هي علاقة طويلة المدى.

ب- نتائج اختبار السببية:

اتجاه العلاقة السببية توضحها نتائج الجدول التالي:

جدول رقم (13.1): نتائج اتجاه العلاقة السببية لـ Granger بين المتغيرين.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/06/16 Time: 12:49
Sample: 1991 2014
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(G) does not Granger Cause D(UMP)	273	0.52017	0.5950
D(UMP) does not Granger Cause D(G)		2.35753	0.0966

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

من خلال الجدول رقم (13.1)، نلاحظ أن احتمالي الفرضية العديمة في الحالتين أكبر من (0.05)، و عليه نقبل الفرضية H_0 في الحالتين، أي لا وجود لعلاقة سببية بين متغيري الدراسة، بمعنى أن الإنفاق الحكومي و البطالة كلاهما لا يسبب في الآخر.

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل إليها:

يعتبر هذا المطلب جوهر الدراسة لما يمتاز به من أهمية، فبعد كل التمهيدات التي تطرقنا إليها في الفصل الأول الذي عرضنا من خلاله الجانب النظري للدراسة، و بعده المبحث الأول من الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة و استعراض المعطيات و البيانات و إجراء التحليل القياسي عليها.

تكمن أهمية هذا المطلب في تحليل نتائج الدراسة و اختبار مدى صحة الفرضيات.

الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج:

بعد عرض نتائج اختبارات المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة، و بين نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية من جهة أخرى، نلاحظ أن:

1) من خلال الجدول رقم (6.1)، يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار لاغرانج LM كانت أقل من (0.05)، و عليه ترفض الفرضية العديمة H_0، و تقبل الفرضية البديلة H_1، حيث أن:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي يناسب دراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة للدول العربية.

H_1:نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية يناسب دراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة للدول العربية.

ما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم لهذه الدراسة، و هذا ما يدل على وجود آثار خاصة بكل دولة عربية تميزها عن باقي الدول الأخرى، و يمكن طرح السؤال التالي: هل هذه الآثار ثابتة أم عشوائية؟.

2) لاختيار النموذج المناسب لدراستنا بين نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية، تشير نتائج اختبار Hausman كما يبينه الجدول رقم (7.1)، أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.05)، و بالتالي نقبل الفرضية العديمة H_0، مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لهذه الدراسة.

نستنتج مما سبق أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة للدول العربية، و يرجع ذلك إلى تميز و اختلاف كل دولة عربية عن الأخرى بالرغم من وجود خصائص مشتركة لعينة الدول العربية، فهي تشترك في كونها دولا نامية سائرة في طريق النمو من خلال تجهيز بنى تحتية و خلق استثمارات جديدة في ظل اقتصاداتها الهشة التي تعتمد أغلبها على عائدات الطاقة و البترولية منها خاصة و التبعية للدول المتقدمة التي تتحكم في الأسعار، فإذا ارتفعت أسعار الطاقة أو انخفضت تتبع هذه الدول سياسة توسعية أو انكماشية تعتمد أساسا في الزيادة أو النقصان من إنفاقها الحكومي ما يؤدي إلى التأثير في معدل بطالتها، بالإضافة إلى عوامل أخرى تشترك فيها الدول العربية فيما بينها.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

اعتمادا على نتائج الجدول (4.1)، و في ضوء نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة نلاحظ بأن:

- معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية، حيث نجد احتمال كل من معامل الثابت يساوي (0.000)، و معامل الإنفاق الحكومي يساوي (0.0575)، أنهما أقل من أو يساوي (0.05).
- احتمال إحصائية fisher تساوي ($P_{F\text{-statistic}} = 0.000$) فهي أقل من 0.005، و تدل على أن النموذج الكلي ذو معنوية إحصائية و كذلك R^2 ذو دلالة إحصائية.
- قيمة معامل الثابت ($C = 3.970355$) تدل على القاطع المشترك بين دول العينة، و هو يمثل القيمة المقدرة لمعدل البطالة لعينة الدول العربية و ذلك عند انعدام الإنفاق الحكومي.

- الإشارة السالبة لمعامل الإنفاق الحكومي (0.066563-)، تشير إلى العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي و البطالة لعينة الدول العربية، فعندما يزيد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ينتج عنه انخفاض معدل البطالة بـ (0.066563).
- قيمة R^2 تساوي 0.97 أي أن الإنفاق الحكومي يفسر معدل البطالة بنسبة 97٪ من التغيرات الاحتمالية لمعدل البطالة لعينة الدول العربية، و هي نسبة جد مرتفعة.

من خلال الجدول (5.1)، يتبين بوضوح اختلاف تأثير الإنفاق الحكومي على معدل البطالة من دولة عربية إلى أخرى، و هذا راجع إلى خصوصية كل دولة، مثل عدد السكان، العمالة....الخ.

بعد اختيار النموذج المناسب لدراستنا من بين نماذج تحليل الساكن لبانل، حيث تعتبر السلاسل الزمنية المقطعية من بين أحسن النماذج لكونها لا تحوي على مشاكل قياسية كثيرة ما عدا مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، بالإضافة إلى مشكل توزيع البواقي حيث أن البواقي قد لا تتوزع توزيعا طبيعيا، كذلك من خصائص السلاسل الزمنية المقطعية افتراض ثبات مدى مساهمة كل متغير مستقل على المتغير التابع و ذلك من خلال تحديد الثابتة (C).

الفرع الثالث: تحليل نتائج الإستقرارية و التكامل المشترك و العلاقة السببية:

1- تحليل نتائج الإستقرارية:

من خلال اختبار الإستقرارية نلاحظ أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى حيث أشارت أغلب احتمالات الاختبارات أنها أكبر من (0.05)، أي أن مؤشري الإنفاق الحكومي و البطالة غير مستقرين في المستوى I(0)، نتيجة التقلبات التي تحصل لها و هذا ناتج عن محاولة كل دولة عربية التخفيض من نسبة البطالة و ذلك باتباع عدة سياسات إصلاحية، فتؤثر على الإنفاق الحكومي الذي يتأثر من جراء هذه الإصلاحات كما يتأثر في حالة حدوث أزمة على الاقتصاد، في حين أن هذه المتغيرات تستقر بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى حيث كانت الأغلبية العظمى لاحتمالات اختبارات جذر الوحدة لكل من متغيري الإنفاق الحكومي و البطالة أقل من (0.05) في فروق الدرجة الأولى، مما يدل على أنهما مستقرين في نفس المستوى عند الدرجة الأولى I(1).

بما أن المتغيرين مستقران في نفس المستوى عند الدرجة الأولى I(1)، فهذا دليل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، الأمر الذي أدى بنا إلى اختبارات التكامل المشترك.

2- تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة على كل من متغيري موضوع محل الدراسة و المتمثلان في الإنفاق الحكومي و البطالة اتضح امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، و بعد اجراء اختبار التكامل المشترك على المتغيرين، نقوم بتحليل و مناقشة النتائج كما يلي:

- من خلال الجدول (12.1)، تشير نتائج اختبارات Pedroni إلى أن من بين 11 اختبارا جزئيا، هناك 09 اختبارات احتمالاتهم أقل من (0.05)، مما يعني أن غالبية الاختبارات ترفض الفرضية العديمة التي تقول بعدم وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي و البطالة، و عليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة.

وهذا ما يدل على وجود أثر طويل الأجل يتركه الإنفاق الحكومي على نسبة البطالة لعينة الدول العربية.

- بما أن غالبية الاختبارات دلت على رفض الفرضية العديمة و قبول الفرضية البديلة، إذن ليست هناك حاجة تستدعي اللجوء إلى اختبار Hadri.

نستنتج من كل هذا، وجود أثر عكسي طويل الأجل للإنفاق الحكومي على البطالة لدى عينة الدول العربية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار و هذا يؤدي إلى خلق مناصب عمل طويلة المدى مما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة، هذا ما يحقق إحدى فرضيات الدراسة.

1- تحليل نتائج اختبارات السببية:

من خلال الجدول (13.1)، ليست هناك سببية بمفهوم Granger من الإنفاق الحكومي نحو البطالة، بحيث كانت قيمة الاحتمال التي تساوي (0.59) فهي أكبر تماما من (0.05)، و عليه نقبل الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود السببية، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية و كذلك يتعارض مع نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشترك السابقة التي أشارت إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و البطالة لعينة الدول العربية.

من خلال نفس الجدول السابق، ليست هناك سببية بمفهوم Granger من البطالة نحو الإنفاق الحكومي، بحيث كانت قيمة الاحتمال التي تساوي (0.09) فهي أكبر تماما من (0.05)، و عليه نقبل الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود السببية.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على البطالة، و ذلك باستعمال الطرق الاحصائية و نماذج الاقتصاد القياسي، حيث تعرفنا على متغيري الدراسة و تطورهما في اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة من سنة 1991 إلى سنة 2014.

فمن خلال الجانب النظري أشرنا إلى مفاهيم السلاسل الزمنية المقطعية، ثم قمنا بتقدير معالم النموذج المختار.

و بعد اختبارات الاستقرارية التي تجنبنا النتائج الزائفة، تبين امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، الأمر الذي جعلنا نتجه نحو القيام باختبارات التكامل المشترك و السببية بين متغيري الدراسة، ثم عرض نتائج هذه الاختبارات و تحليلها، حيث تبين وجود أثر سالب و معنوي للإنفاق الحكومي على البطالة لعينة الدول العربية. أي أن العلاقة كانت عكسية و طويلة الأجل.

الـــخـــاتـــمـــــــة

تتأثر الظواهر الاقتصادية و تؤثر فيما بينها نتيجة لعوامل مختلفة قد تكون متداخلة، فهي تتأثر و تؤثر فيما حولها و كل ما يربطها، و من بينها ظاهرة البطالة التي أخذت اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين لما لها من دور كبير على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، فأقيمت لها دراسات و أبحاث و وضعت برامج لمعالجتها ومن هذا المنطلق حاولنا الاجابة على بعض التساؤلات و الانشغالات التي من خلالها نريد التوصل إلى محاولة معرفة أهمية الإنفاق الحكومي و ابراز مدى تأثيره على البطالة في الدول العربية، حيث قسمت الدراسة إلى فصلين، تناول الفصل الأول منها الأدبيات النظرية للبطالة و أنواعها و خصائصها، ثم تعرض إلى الإنفاق الحكومي و أنواعه و أسبابه، ثم تحدث عن الدراسات و الأبحاث و كذا المداخلات السابقة التي تناولت موضوع محل الدراسة.

الفصل الثاني من الدراسة كان تطبيقا للجانب النظري على العينة من الدول العربية المأخوذة من مجتمع الدراسة، في فترة زمنية محددة من سنة 1991 إلى 2014، و محاولة تحليل ظاهرة البطالة في اقتصاد هذه الدول بخلاف معظم الدراسات السابقة التي قامت بدراسة البطالة في دولة واحدة، حيث استخدمت في هذه الدراسة أدوات احصائية و طرق قياسية حديثة تمثلت في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel و نماذجها.

أخيرا قمنا بعرض نتائج الدراسة و مناقشتها، ثم خرجنا بنتائج هي كالتالي:

أولا: نتائج الدراسة:

- الأهمية الكبيرة التي كسبتها الأساليب الإحصائية الحديثة مثل السلاسل الزمنية المقطعية Panel لميزة البعد المضاعف الزمني و الفردي الذي تتمتع به معطياتها مما تسهل دراسة مجموعة من المقاطع في نموذج واحد، مع إمكانية إظهار الفوارق بينها و كذا الآثار الخاصة بكل مقطع.
- دلت اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة، و ذلك للخصوصية التي تتميز بها كل دولة عربية بالرغم من جوانب التشابه فيما بينها.
- تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى امتصاص نسبة البطالة.
- أظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة لدى عينة الدول العربية.

➢ أشارت نتائج اختبارات السببية بمفهوم Granger إلى عدم تسبب كل من الإنفاق الحكومي و البطالة في الآخر، و هذا ما يتعارض مع النظريات الاقتصادية و نتائج اختبارات التكامل المشترك لهذه الدراسة.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

وضعنا عدة فرضيات لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة لدى عينة الدول العربية، فبعد القيام بالقياسات الاقتصادية اللازمة، كانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1- كإجابة على الإشكالية الرئيسية، و باستخدام النماذج القياسية تبين وجود أثر معنوي سالب للإنفاق الحكومي على نسبة البطالة لعينة الدول العربية، و يمكن أن يرجع ذلك إلى الآثار الإيجابية التي يتركها الإنفاق الحكومي في اقتصاديات الدول العربية.

2- فيما يخص الفرضية الأولى و الثانية و الرابعة، فمن خلال اختبارات التكامل المشترك، خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و البطالة، و هذا ما يحقق فرضيات الدراسة، و يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي التوسعي للدول العربية يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة.

3- أما الفرضية الثالثة، فمن بين نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel، إضافة إلى بعض الاختبارات مثل اختبار Hausman و اختبار لاغرانج LM، وجدنا أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة لعينة الدول العربية، و من خلال نموذج التأثيرات الثابتة لبانل تمكنا الاستفادة من مقارنة تأثيرات الإنفاق الحكومي على معدل البطالة بين كل دولة عربية و أخرى، و هذا ما يحقق الفرضية، و ذلك راجع إلى خصوصية كل دولة عربية و تمييزها عن الأخرى بالرغم من الجوانب المشتركة و المتشابهة العديدة التي بين هذه الدول.

4- فيما يخص الفرضية الخامسة، أشارت نتائج السببية حسب مفهوم Granger، إلى عدم تأثير كل من الإنفاق الحكومي و البطالة في الآخر. وهذا ما يتعارض مع الفرضية و مع النظريات الاقتصادية.

ثالثا: توصيات الدراسة:

بناء على نتائج هذه الدراسة الحصل عليها و من أجل التحكم أكثر في معدل البطالة نقترح التوصيات التالية:

- على حكومات الدول العربية تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة التوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية و المساهمة في التنمية لخلق فرص شغل جديدة تقضي أو تخفض من نسبة البطالة المرتفعة في هذه الدول.
- دراسة نوعية تخصصات التعليم و التكوين، و تكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد) مع احتياجات سوق العمل.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة عمالية كبيرة من خلال مزايا و حوافز تقدم له، موازاة مع حجم فرص العمل و نوعية الانتاج التي بإمكانه توفيرها.
- دعم و تشجيع الاستثمار و الانتاج المحلي و ذلك بتوسيع الإنفاق الحكومي في وسائل التنمية و البنى التحتية و تقديم قروض لإنشاء مؤسسات و شركات تساهم في تشغيل العمالة والخفض من نسبة البطالة.

رابعا: آفاق الدراسة:

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، و هي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

ت- توسيع عينة الدراسة لتشمل جميع الدول النامية.

ث- دراسة محددات معدل البطالة في الدول العربية.

ج- دراسة قياسية لأثر البطالة على الإنفاق الحكومي في الدول العربية.

ح- دراسة تحليلية قياسية للإنفاق العام في الدول العربية.

الـــمـــراجـــــع

أولا: الكتب:

3. ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.
4. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007.
5. محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2002.
6. محمد علي الليثي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997.
7. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
8. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات بيروت 2009.
9. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
10. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج$_1$، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
11. Badi. H. Baltagi, **Economitric analysis of panal data**, 3rd edition, Jhonwiley& sons, Ltd, West sussex, 2005.
12. Régis Bourbonnais, **économétrie**, 9eme édition, dunod, paris, 2015.

ثانيا: البحوث و الدراسات العلمية و المقالات:

13. كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان: **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001- 2010**. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05.
14. محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، مداخلة حول: **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر (1990- 2010)**. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05.
15. بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، مداخلة حول: **دراسة تحليلية قياسية لأثر الإستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2010)**. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05.
16. أحمد زكان، رابح بلعباس، مداخلة بعنوان: **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973- 2008)**. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12.
17. بشراير عمران، تهتان مراد، مداخلة بعنوان: **أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية، (دراسة قياسية باستعمال نماذج بانل)**. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12.
18. زكريا يحي الجمّال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21.

19. محمد بركة و محمد جبوري، **تأثير طبيعة نظام الصرف على التضخم**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014.
20. محمد فرحي، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 1999.
21. أحمد بركات، **البطالة و التشغيل دراسة تحليلية تقييمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014.
22. عبد القادر جلال، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة و دعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015.
23. نبيل بن عامر، **تشخيص لمشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات و المعطيات الاحصائية (2000- 2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
24. لموتي محمد، **البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية و اقتصادية للفترة (1970- 2007)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
25. تاتي محمد، **أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص – دراسة تحليلية قياسية. حالة الجزائر (1974- 2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
26. سمير بن عباس، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2009**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
27. أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة – دراسة إحصائية مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب من 1993 إلى 2007**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
28. حاج ملياني براحو، **دور آليات التشغيل و دعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية تنبئية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014.
29. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988- 2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2015.
30. عزالدين تمار، **دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990- 2013)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
31. بن حمودة نجيب، **البطالة و محداتها في دول المغرب العربي – دراسة قياسية تحليلية (1989- 2012)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015.

الـمــلاحـــــق

الملحق رقم (01): بيانات الإنفاق الحكومي و البطالة لعينة الدول العربية خلال 1991- 2014.

	الجزائر 01		تونس 02		المغرب 03		مصر 04		ليبيا 05		موريتانيا 06	
	Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G
19991	20,60	4,3E+10	16,80	1,4E+10	12,50	3,3E+10	9,60	4E+10	18,80	3,1E+10	31,90	1,5E+09
19992	23,00	4,7E+10	15,70	1,7E+10	13,00	3,4E+10	9,00	4,3E+10	18,80	3,2E+10	32,00	1,5E+09
19993	23,20	5,1E+10	14,70	1,6E+10	13,50	3,2E+10	10,90	4,9E+10	18,90	3,2E+10	32,00	1,2E+09
19994	24,40	4,4E+10	15,40	1,6E+10	14,00	3,6E+10	11,00	5,5E+10	19,00	2,8E+10	32,10	1,3E+09
19995	27,90	4,3E+10	14,50	1,9E+10	14,70	4E+10	11,30	6,3E+10	19,00	2,4E+10	32,20	1,3E+09
19996	28,70	4,4E+10	15,20	2E+10	15,30	4,3E+10	9,00	7,1E+10	19,30	2,7E+10	32,20	1,4E+09
19997	25,40	4,4E+10	15,90	2,1E+10	15,90	3,8E+10	8,40	8,3E+10	19,40	2,9E+10	32,30	1,4E+09
19998	25,40	4,8E+10	17,30	2,2E+10	16,60	4,2E+10	8,20	9,3E+10	19,60	2,8E+10	32,30	1,5E+09
19999	25,40	4,7E+10	16,00	2,3E+10	13,90	4,1E+10	8,10	9,8E+10	19,70	3,4E+10	32,30	1,5E+09
20000	29,80	4,4E+10	15,70	2,2E+10	13,60	3,9E+10	9,00	1,1E+11	19,70	3,1E+10	32,40	1,5E+09
20001	27,30	4,7E+10	15,10	2,3E+10	12,50	3,9E+10	9,40	1E+11	19,70	3,1E+10	32,40	1,5E+09
20002	25,90	5,1E+10	15,30	2,4E+10	11,60	4,1E+10	10,20	9,2E+10	19,70	1,8E+10	32,40	1,5E+09
20003	23,70	5,8E+10	14,50	2,8E+10	11,90	5,1E+10	10,40	8,5E+10	19,70	2E+10	32,50	2E+09
20004	20,10	7,3E+10	13,90	3,2E+10	10,80	6E+10	10,70	8E+10	19,60	2,3E+10	32,50	2,6E+09
20005	15,30	7,9E+10	14,20	3,2E+10	11,00	6,3E+10	11,20	9,2E+10	19,50	3E+10	32,10	3,3E+09
20006	12,30	8,6E+10	12,50	3,5E+10	9,70	6,9E+10	10,60	1,1E+11	19,30	3E+10	31,80	3,2E+09
20007	13,80	1,1E+11	12,40	4E+10	9,80	8,6E+10	8,90	1,4E+11	19,10	3,8E+10	31,40	3,8E+09
20008	11,30	1,4E+11	12,40	4,6E+10	9,60	1,1E+11	8,70	1,7E+11	18,80	4,9E+10	31,20	4,9E+09
20009	10,20	1,4E+11	13,30	4,5E+10	9,10	1E+11	9,40	2E+11	18,60	5,3E+10	31,10	4,2E+09
20010	10,00	1,5E+11	13,00	4,6E+10	9,10	1E+11	9,00	2,3E+11	18,50	5,7E+10	31,10	4,8E+09
20011	10,00	1,8E+11	18,30	4,9E+10	8,90	1,2E+11	12,00	2,5E+11	17,70	3,1E+10	31,10	5,4E+09
20012	11,00	1,9E+11	14,00	4,9E+10	9,00	1,1E+11	12,70	2,8E+11	19,20	5,3E+10	31,10	6,2E+09
20013	9,80	2E+11	13,30	5,1E+10	9,20	1,2E+11	13,20	2,9E+11	19,20	6,2E+10	31,10	6,3E+09
20014	9,50	2,2E+11	13,30	5,4E+10	10,20	1,2E+11	13,20	3,1E+11	19,20	6,2E+10	31,00	6,2E+09

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2015.

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2015.

السودان 07		السعودية 08		الأردن 09		عمان 10		لبنان 11		البحرين 12		جزر القمر 13	
Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G	Ump	G
15,10	1,2E+10	6,60	1,3E+11	15,40	5,3E+09	7,00	1E+10	8,40	7,6E+09	4,20	5,1E+09	6,70	2,9E+08
14,90	7,7E+09	6,00	1,3E+11	17,50	7E+09	6,70	1,1E+10	8,40	9,1E+09	4,60	5,3E+09	6,70	3,3E+08
15,00	9,1E+09	5,90	1,3E+11	19,70	7,3E+09	6,50	1,2E+10	8,00	1,2E+10	5,00	5E+09	6,70	3,1E+08
14,90	1,3E+10	4,90	1,2E+11	18,30	7,6E+09	6,40	1,2E+10	7,90	1,5E+10	3,90	5,2E+09	6,70	2,4E+08
14,90	1,4E+10	5,40	1,3E+11	14,60	8,1E+09	6,50	1,3E+10	8,10	1,8E+10	4,20	5,2E+09	6,70	2,9E+08
14,90	9,8E+09	6,00	1,4E+11	13,70	8,7E+09	6,70	1,3E+10	8,40	1,9E+10	3,90	5,4E+09	6,70	2,8E+08
15,30	1,3E+10	6,20	1,4E+11	11,80	8,9E+09	7,00	1,4E+10	6,20	2,1E+10	4,20	5,7E+09	6,70	2,6E+08
15,00	1,2E+10	6,40	1,4E+11	12,50	9,5E+09	7,40	1,5E+10	8,30	2,2E+10	3,90	6,1E+09	6,70	2,7E+08
15,00	1,2E+10	4,30	1,4E+11	11,50	9,6E+09	7,70	1,4E+10	8,60	2,1E+10	3,90	5,6E+09	6,70	2,7E+08
15,00	1,2E+10	4,60	1,5E+11	13,70	1,1E+10	8,00	1,4E+10	8,90	2,1E+10	4,50	7E+09	6,70	2,1E+08
14,80	1,3E+10	4,60	1,5E+11	15,80	1,1E+10	8,10	1,5E+10	8,20	2,2E+10	4,20	7,2E+09	6,70	2,4E+08
14,80	1,5E+10	5,20	1,6E+11	16,20	1,1E+10	8,00	1,6E+10	8,20	2,3E+10	4,00	8,3E+09	6,70	2,8E+08
14,80	1,8E+10	5,90	1,7E+11	15,40	1,2E+10	7,90	1,8E+10	8,50	2,4E+10	4,10	9,3E+09	6,70	3,6E+08
14,80	2,2E+10	5,90	1,9E+11	12,40	1,5E+10	7,80	2,2E+10	7,90	2,6E+10	4,60	1,1E+10	6,70	4,3E+08
14,70	2,9E+10	5,90	2,2E+11	14,90	1,8E+10	7,80	2,3E+10	8,20	2,6E+10	4,40	1,3E+10	6,60	4,6E+08
14,80	3,9E+10	6,30	2,6E+11	14,00	2E+10	7,80	2,8E+10	8,40	2,6E+10	4,10	1,4E+10	6,60	5E+08
14,70	4,6E+10	5,70	3,1E+11	13,10	2,4E+10	7,80	3,5E+10	9,00	3,1E+10	5,60	1,7E+10	6,60	5,8E+08
14,80	5,2E+10	5,10	3,7E+11	12,70	2,9E+10	7,70	4,8E+10	7,20	3,8E+10	3,70	2,1E+10	6,60	7E+08
14,60	5,5E+10	5,40	3,9E+11	12,90	2,9E+10	7,70	4,1E+10	6,20	4,4E+10	4,00	1,9E+10	6,50	6,9E+08
14,60	6,4E+10	5,40	4,4E+11	12,50	3,2E+10	7,60	4,4E+10	6,20	4,8E+10	3,60	2,1E+10	6,50	7E+08
14,60	6,6E+10	5,80	4,9E+11	12,90	3,6E+10	7,50	4,8E+10	6,20	5,1E+10	4,00	2E+10	6,50	7,7E+08
14,60	6,7E+10	5,60	5,5E+11	12,20	4E+10	7,40	5,6E+10	6,20	5,5E+10	3,70	2,3E+10	6,50	7,8E+08
14,60	7,2E+10	5,70	5,9E+11	12,60	4,3E+10	7,30	6,1E+10	6,20	5,8E+10	3,70	2,4E+10	6,50	8,7E+08
14,80	7,9E+10	5,60	6,5E+11	11,10	4,5E+10	7,20	6,4E+10	6,40	6E+10	3,90	2,5E+10	6,50	9,1E+08

الملحق رقم (02): نتائج تقديرات نماذج بانل.

Equation: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: UMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 14:19
Sample: 1991 2014
Periods included: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.07541	0.497348	28.30090	0.0000
G	-2.10E-11	4.73E-12	-4.447665	0.0000

R-squared	0.059984	Mean dependent var	12.88237
Adjusted R-squared	0.056952	S.D. dependent var	7.617794
S.E. of regression	7.397690	Akaike info criterion	6.846602
Sum squared resid	16965.00	Schwarz criterion	6.870596
Log likelihood	-1066.070	Hannan-Quinn criter.	6.856192
F-statistic	19.78173	Durbin-Watson stat	0.020284
Prob(F-statistic)	0.000012		

Equation: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: UMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 14:25
Sample: 1991 2014
Periods included: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.46253	0.184800	72.84915	0.0000
G	-1.02E-11	2.33E-12	-4.389206	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.914069	Mean dependent var	12.88237
Adjusted R-squared	0.910321	S.D. dependent var	7.617794
S.E. of regression	2.281264	Akaike info criterion	4.531170
Sum squared resid	1550.841	Schwarz criterion	4.699125
Log likelihood	-692.8625	Hannan-Quinn criter.	4.598297
F-statistic	243.8393	Durbin-Watson stat	0.216094
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

Equation: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: UMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/14/16 Time: 14:30
Sample: 1991 2014
Periods included: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.46838	2.110708	6.380977	0.0000
G	-1.03E-11	2.32E-12	-4.446372	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	7.581127	0.9170
Idiosyncratic random	2.281264	0.0830

Weighted Statistics

R-squared	0.060072	Mean dependent var	0.789795
Adjusted R-squared	0.057040	S.D. dependent var	2.346735
S.E. of regression	2.278824	Sum squared resid	1609.841
F-statistic	19.81259	Durbin-Watson stat	0.208200
Prob(F-statistic)	0.000012		

Unweighted Statistics

R-squared	0.044455	Mean dependent var	12.88237
Sum squared resid	17245.27	Durbin-Watson stat	0.019435

Equation: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LUMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 14:34
Sample (adjusted): 1992 2014
Periods included: 23
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 299
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.970355	0.839753	4.728006	0.0000
LG	-0.066563	0.034650	-1.920992	0.0557
AR(1)	0.850397	0.035473	23.97294	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.978269	Mean dependent var	2.392419
Adjusted R-squared	0.977198	S.D. dependent var	0.569196
S.E. of regression	0.085950	Akaike info criterion	-2.021227
Sum squared resid	2.098043	Schwarz criterion	-1.835586
Log likelihood	317.1734	Hannan-Quinn criter.	-1.946925
F-statistic	913.2173	Durbin-Watson stat	2.199516
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots .85

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

الملحق رقم (03): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج.

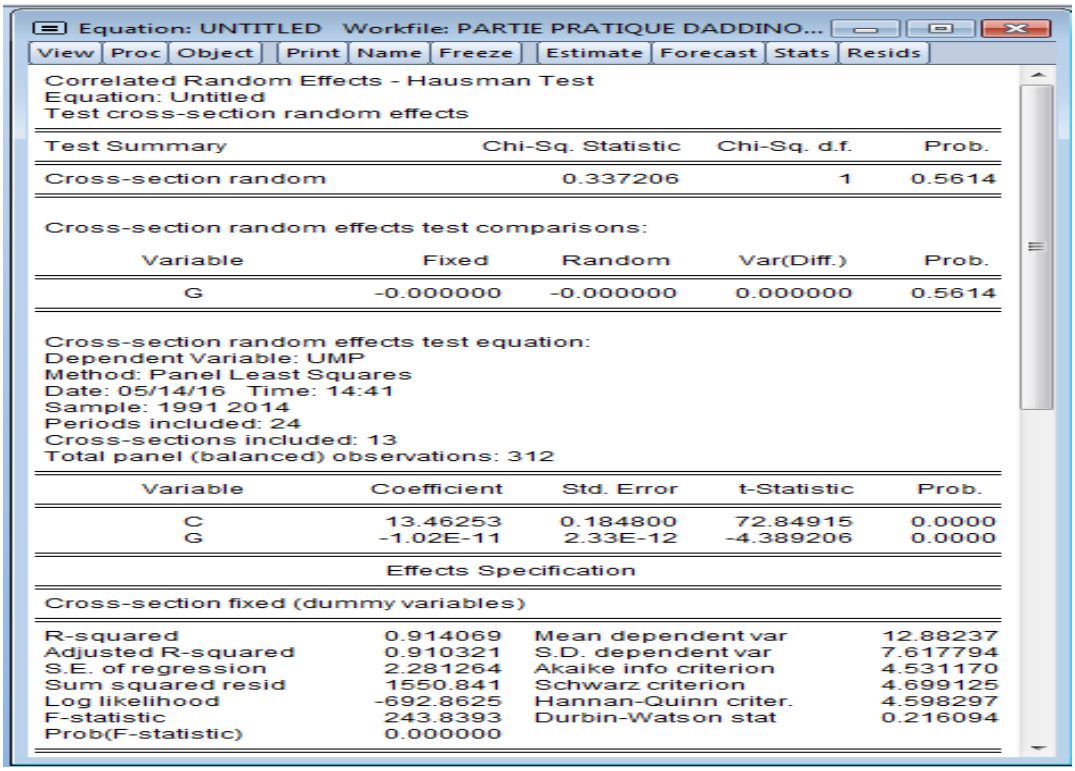

Equation: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.337206	1	0.5614

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
G	-0.000000	-0.000000	0.000000	0.5614

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: UMP
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 14:41
Sample: 1991 2014
Periods included: 24
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 312

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.46253	0.184800	72.84915	0.0000
G	-1.02E-11	2.33E-12	-4.389206	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.914069	Mean dependent var	12.88237
Adjusted R-squared	0.910321	S.D. dependent var	7.617794
S.E. of regression	2.281264	Akaike info criterion	4.531170
Sum squared resid	1550.841	Schwarz criterion	4.699125
Log likelihood	-692.8625	Hannan-Quinn criter.	4.598297
F-statistic	243.8393	Durbin-Watson stat	0.216094
Prob(F-statistic)	0.000000		

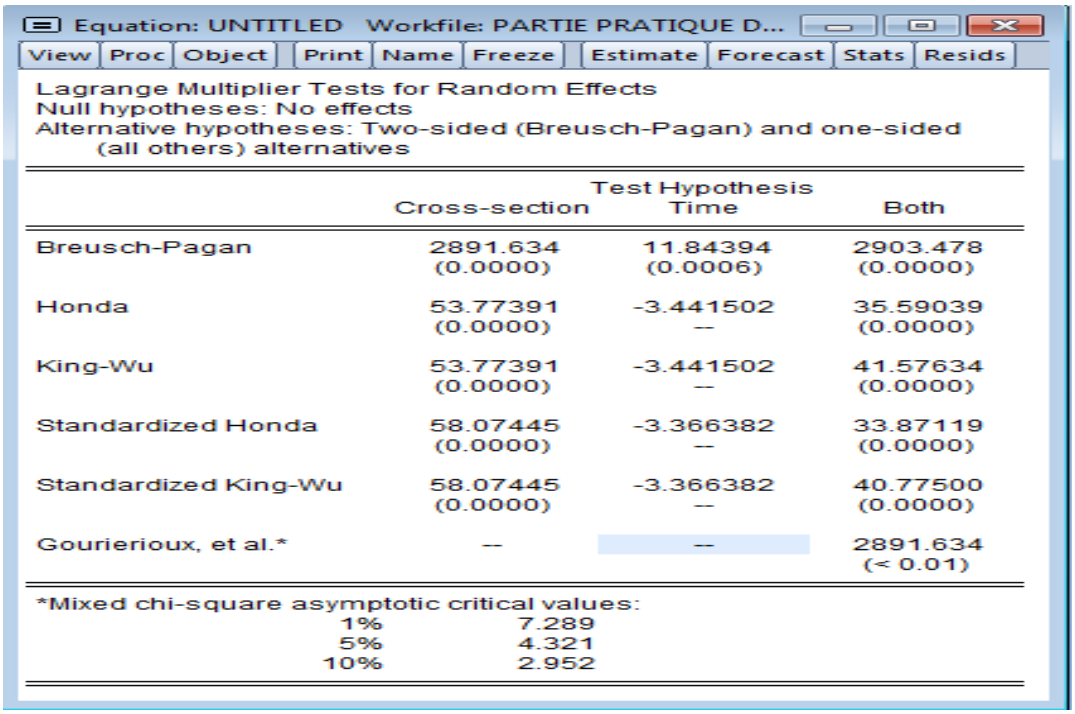

Equation: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE D...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2891.634 (0.0000)	11.84394 (0.0006)	2903.478 (0.0000)
Honda	53.77391 (0.0000)	-3.441502 --	35.59039 (0.0000)
King-Wu	53.77391 (0.0000)	-3.441502 --	41.57634 (0.0000)
Standardized Honda	58.07445 (0.0000)	-3.366382 --	33.87119 (0.0000)
Standardized King-Wu	58.07445 (0.0000)	-3.366382 --	40.77500 (0.0000)
Gourierioux, et al.*	--	--	2891.634 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

الملحق رقم (4): نتائج الآثار الخاصة بكل دولة عربية.

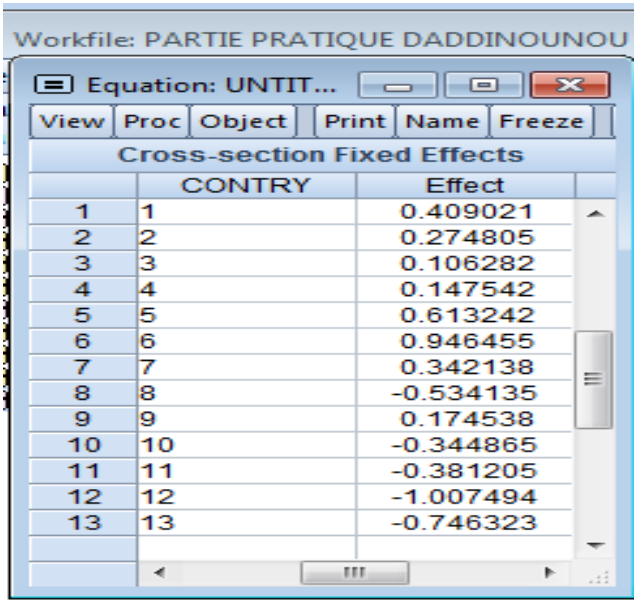
Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINOUNOU

Equation: UNTIT...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze

Cross-section Fixed Effects

	CONTRY	Effect
1	1	0.409021
2	2	0.274805
3	3	0.106282
4	4	0.147542
5	5	0.613242
6	6	0.946455
7	7	0.342138
8	8	-0.534135
9	9	0.174538
10	10	-0.344865
11	11	-0.381205
12	12	-1.007494
13	13	-0.746323

الملحق رقم (05): نتائج اختبارات الاستقرارية.

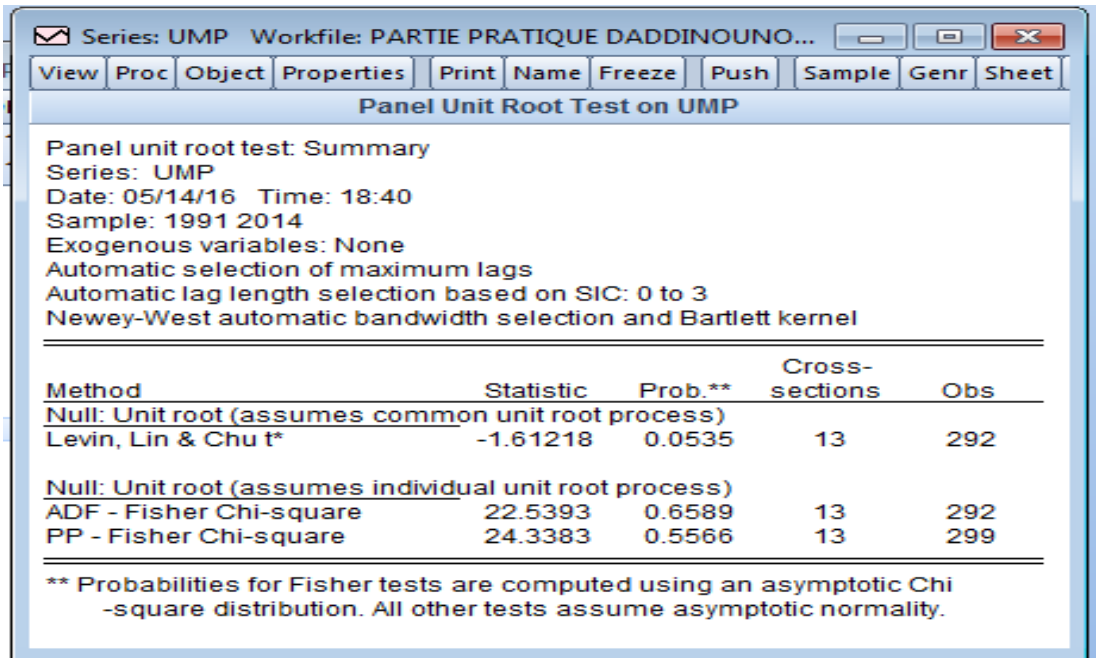
Series: UMP Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINOUNO...

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Push | Sample | Genr | Sheet

Panel Unit Root Test on UMP

Panel unit root test: Summary
Series: UMP
Date: 05/14/16 Time: 18:40
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.61218	0.0535	13	292
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	22.5393	0.6589	13	292
PP - Fisher Chi-square	24.3383	0.5566	13	299

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

Series: UMP Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINOUNO...

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph

Panel Unit Root Test on D(UMP)

Panel unit root test: Summary
Series: D(UMP)
Date: 05/14/16 Time: 18:45
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5921	0.0000	12	262
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-13.4585	0.0000	12	262
ADF - Fisher Chi-square	182.447	0.0000	12	262
PP - Fisher Chi-square	419.481	0.0000	12	264

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Series: G Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINOUNOU::U...

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Push | Sample | Genr | Sheet

Panel Unit Root Test on G

Panel unit root test: Summary
Series: G
Date: 05/14/16 Time: 18:47
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	9.89292	1.0000	13	293
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	11.7645	1.0000	13	293
ADF - Fisher Chi-square	0.83698	1.0000	13	293
PP - Fisher Chi-square	0.59897	1.0000	13	299

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

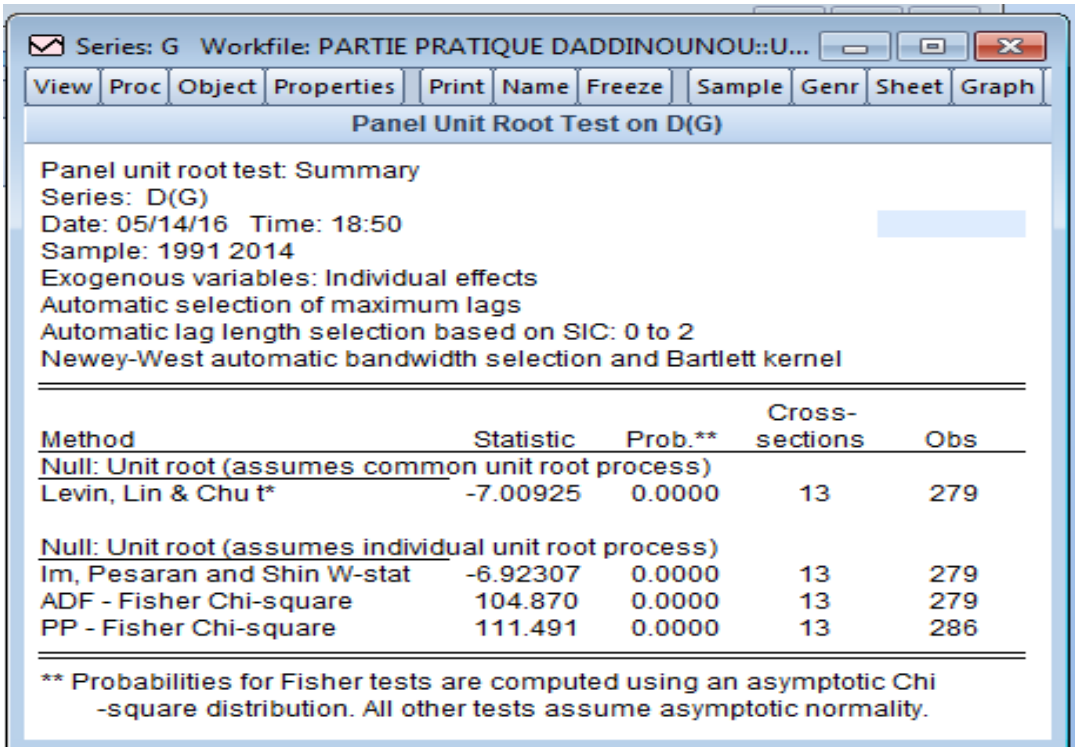

Series: G Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINOUNOU::U...

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph

Panel Unit Root Test on D(G)

Panel unit root test: Summary
Series: D(G)
Date: 05/14/16 Time: 18:50
Sample: 1991 2014
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.00925	0.0000	13	279
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.92307	0.0000	13	279
ADF - Fisher Chi-square	104.870	0.0000	13	279
PP - Fisher Chi-square	111.491	0.0000	13	286

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (06): نتائج اختبارات التكامل المشترك.

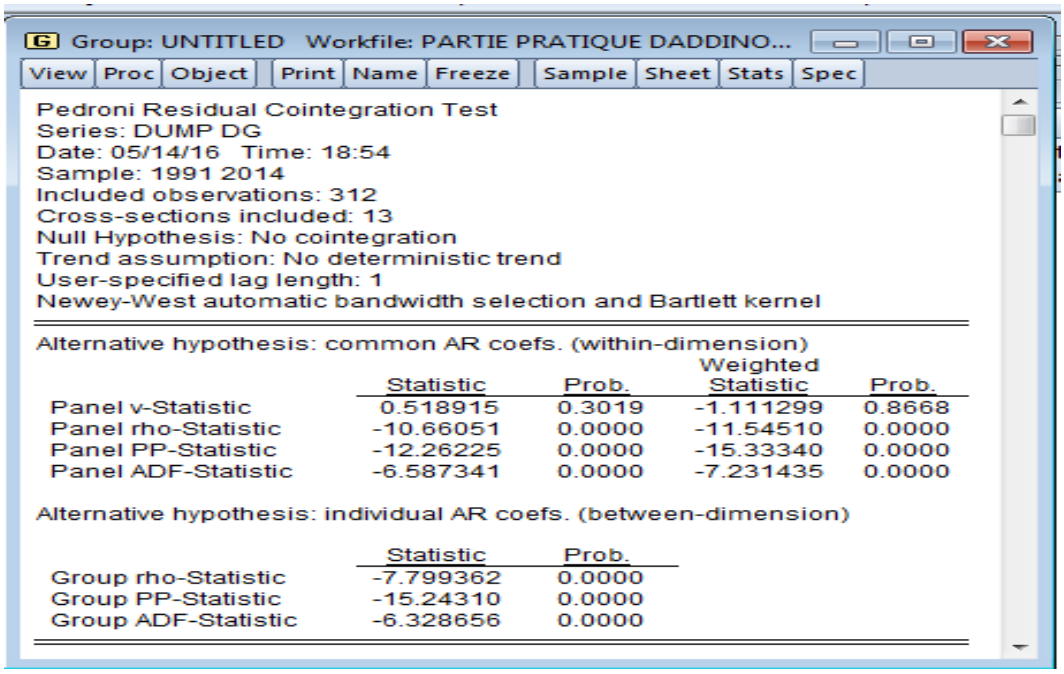

Group: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: DUMP DG
Date: 05/14/16 Time: 18:54
Sample: 1991 2014
Included observations: 312
Cross-sections included: 13
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.518915	0.3019	-1.111299	0.8668
Panel rho-Statistic	-10.66051	0.0000	-11.54510	0.0000
Panel PP-Statistic	-12.26225	0.0000	-15.33340	0.0000
Panel ADF-Statistic	-6.587341	0.0000	-7.231435	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-7.799362	0.0000
Group PP-Statistic	-15.24310	0.0000
Group ADF-Statistic	-6.328656	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.

الملحق رقم (07): نتائج اختبارات السببية.

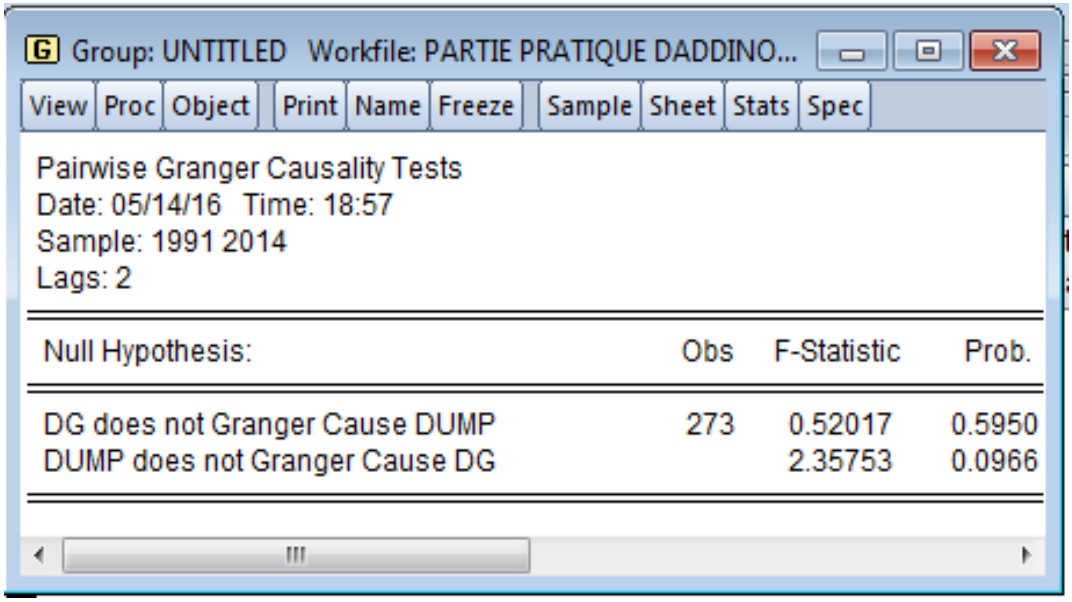
Group: UNTITLED Workfile: PARTIE PRATIQUE DADDINO...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/14/16 Time: 18:57
Sample: 1991 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DG does not Granger Cause DUMP	273	0.52017	0.5950
DUMP does not Granger Cause DG		2.35753	0.0966

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من برنامج Eviews9.